"الوطن العربي بين مطرقة المربكات وسندان السياسات"

الأستاذ الدكتور / جودة عبد الخالق

الدكتور / محمد رمضان الزيني

بحث مقدّم

للمؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

بالتعاون مع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

28 – 29 نوفمبر/ تشرين ثاني 2024

الرباط، المملكة المغربية

الوطن العربي بين مطرقة المُربِكات وسِندان السياسات

أ.د. جودة عبد الخالق
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة،
ووزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق في مصر

د. محمد الزيني
باحث اقتصادي، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

مقدم إلى:
المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
٢٨ و ٢٩ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٢٤
الرباط ـ المغرب

بعنوان

مستقبل الاقتصادات العربية: المُربِكات المفروضة والإصلاحات المنشودة

الوطن العربي بين مطرقة المُربِكات وسِندان السياسات

أ.د. جودة عبد الخالق

د. محمد الزيني

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
١ ـ مقدمة.	٢
٢ ـ العمل العربي المشترك في ظل المُربِكات والسياسات.	٣
٣ ـ التغيرات الهيكلية في الوطن العربي بين مطرقة المُربِكات وسِندان السياسات.	٧
٤ ـ تفسير وفهم التغيرات الهيكلية في ضوء المُربِكات والسياسات الداخلية.	١٤
٥ ـ الإصلاحات المطلوبة لتحسين الأداء التنموي للدول العربية.	١٦
٦ ـ استخلاصات، وأسئلة تنتظر الإجابة.	١٩
الهوامش	٢٠
المراجع	٢٢
الملاحق	٢٤

١ - مقدمة:

يمر وطننا العربي بحالة من تراجع مؤشرات التنمية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ونعزو هذه الحالة الى تأثير عدة عوامل هي من قبيل المُربِكات، إضافة الى مفعول مجموعة من السياسات. ولابد من التأكيد على أن المُربِكات مفهوم مطاط إلى درجة كبيرة. ولكن من المهم التفرقة بين المُربِكات والسياسات والعلاقة بينهما. فإذا كانت المُربِكات مفروضة على المجتمعات بفعل الصراع الإنساني، فإن السياسات من صُنع العقل البشري، جُعلت لتصحيح المسارات. وتضاف هذه المُربِكات إلى خللٍ في السياسات، فتنتج حالة عدم الاستقرار. وهذا يثير التساؤل عن طبيعة الإصلاحات المطلوبة لتحسين السياسات والتقليل من تأثير المُربِكات. وفي هذا السياق، لا يكون من السائغ مناقشة المُربِكات التي تواجه الوطن العربي بمعزلٍ عن تحديد التحولات الهيكلية التي أصابت نسقه، وتأثير السياسات الاقتصادية التي جري تطبيقها.

وتُبنَي هذه الدراسة على مع سَبَق وطرحناه في أكثر من مناسبة من ضرورة التمسك بوطننا العربي كوحدة للتحليل، بحيث يكون استهداف التكامل العربي هو المحدد الرئيس للعلاقة بين أقطاره ولعلاقة الوطن العربي بالخارج. وننطلق هنا من مقولة أساسية مفادها أن فورة النفط التي أصابت الاقتصادات العربية في السبعينيات من القرن الماضي تمثل نقطة فارقة في تطور الإقليم وتموضعه على المستوي الدولي. فقد نتج عنها خللٍ يتمثل في تَحوّل مركز الثِّقَل الاقتصادي من وادي النيل إلى الخليج، بينما استمر مركز ثِّقَله العسكري والديمغرافي في وادي النيل.

ومن هذا المنظور، نطرح في هذه الدراسة عددًا من الأسئلة: ما هي طبيعة التغيرات الهيكلية التي أصابت الوطن العربي منذ ستينيات القرن الماضي؟ ما هي المُربِكات التي واجهها، وما هي السياسات التي جرى تطبيقها؟ ما هي الآثار المترتبة على المُربِكات التي يتعرض لها الوطن العربي، وأثر السياسات الاقتصادية المتبعة؟ وكيف السبيل إلى تصحيح مسار وطننا العربي؟ وهذه الاسئلة تُطرح في وقت حرج، تتعرض فيه الأمة العربية لعدوان صهيوني غاشم. ولعل قُرب العيد الماسي لجامعة الدول العربية فرصة مواتية للتفكير في مستقبل التكامل العربي.

ونستخدم المنهجين الوصفي والتحليلي لاختبار **مقولتنا الرئيسية**: أن مشكلات الوطن العربي في جزء منها متجذرة في داخله (سياسات)، وليست كلها من خارجه (مُربِكات)، وأن التحولات التي أصابت النسق العربي وقدراته الإنتاجية وسياساته المتبعة قد عَمَّقت من أزمة هذا النسق خلال القرن الحادي والعشرين. ولتسهيل التحليل، سنُركز على ثلاث فترات زمنية، هي: ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ٢٠١٠-٢٠١٥، ٢٠٢٠-٢٠٢٢، ونأخذ الفترة ١٩٦٥-١٩٦٧ كأساس للمقارنة، باعتبارها الفترة التي شهدت درجة عالية من استقرار الأوضاع سواء على مستوى الوطن العربي، أو الدول العربية منفردة. ونتناول أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوي تجميعي لأقطار الوطن العربي، والتي واجه خلالها العديد من المُربِكات الدولية والإقليمية، ومن أهمها: أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وغزو العراق عام ٢٠٠٣، وثورات الربيع العربي في مختلف الأقطار العربية، والتدخلات الخارجية في أكثر من قطر عربي. فضلًا عن أزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وجائحة كورونا عام ٢٠٢٠، والحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، والعدوان الإسرائيلي على غزة والضفة الغربية ولبنان خلال ٢٠٢٣- ؟.

ونقسم الدراسة إلى **خمسة أقسام** بخلاف المقدمة، التي هي **القسم الأول**. نرصد في **القسم الثاني** خطوات العمل العربي المشترك في ظل المُربِكات والسياسات. ونرصد في **القسم الثالث** التطورات الهيكلية في الوطن العربي خلال فترة الدراسة. ونتناول في **القسم الرابع** تفسير وفهم التطورات الهيكلية، في ضوء المُربِكات الخارجية (مطرقة المُربِكات) والسياسات الداخلية (سِندان السياسات). ونناقش في **القسم الخامس** الإصلاحات المطلوبة من خلال مُقاربة التكامل العربي لتحسين الأداء التنموي للدول العربية. ونورد استخلاصات الدراسة في **القسم السادس والأخير**.

٢ـ العمل العربي المشترك في ظل المُربكات والسياسات:

نبدأ هنا بلمحة عريضة عن تطور العمل العربي منذ منتصف القرن العشرين، والذي بدأ بإنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة عام ١٩٥٠، والتي انبثق عنها إنشاء المجلس الاقتصادي العربي عام ١٩٥٢ (الملحق (م-١) و(م-٢)). وهكذا تم ربط التعاون الاقتصادي بمتطلبات الأمن القومي والعسكري العربي. فضلًا عن وضع خطط لآليات استثمار الموارد الطبيعية، وتيسير حركة تبادل المنتجات بين الأقطار العربية، وإبرام الاتفاقيات لتحقيق هذه الأهداف (الإمام، ١٩٨٦).

وبدأ ظهور التناقض بين الأهداف العربية التحررية والأطماع الاستعمارية إبان الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وذلك مع بزوغ حركات التحرر، فضلًا عن التوجه المتسارع نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبدأ التوجه في هذه المرحلة بقوة نحو الوحدة العربية بشقيها السياسي والاقتصادي، حيث تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧، وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤. كما ظهرت أول تجربة وحدوية عربية بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨. وأُتخذ خلال هذه الفترة قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ (خوري،١٩٩٠). كما أنشئت خلال هذه الفترة العديد من المنظمات العربية المتخصصة التي تعمل في إطار جامعة الدول العربية وتحت إشرافها، لتغطي كافة المجالات الاقتصادية، والتي بلغت في عددها ما يربو من ٢٢ منظمة، بهدف تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأرشيف القانوني).

وعلى صعيد المُربِكات التي أصابت الوطن العربي بقوة، فكانت أخطرها وأشدها وطأة حتى الآن هي هزيمة عام ١٩٦٧ أمام العدو الاسرائيلي. تلك الهزيمة التي كانت بمثابة نقطة تحوُّل كبري في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، والتي تلاها مرحلة من تعميق للتشرذم العربي، وتصنيف الاقطار العربية إلى دول مواجهة ودول مساندة. ولاشك أن حرب ١٩٦٧ هي أخطر مُربكات القرن العشرين على الوحدة العربية. وقد ظهرت إرهاصاتها على العمل العربي المشترك بدايةً من قمة الخرطوم عام ١٩٦٧، والتي تراجع بعدها تيار الوحدة العربية (الإمام، ١٩٨٦).

وفي سبعينيات القرن العشرين، تواترت الأزمات الاقتصادية العالمية، تلك الأزمات التي ألقت بظلالها علي مختلف جوانب الحياة الاقتصادية [١]. لكن العمل العربي استعاد جزءًا من توجهه الوحدوي بقرار حول استراتيجية العمل الاقتصادي العربي في قمة عمَّان في نوفمبر ١٩٨٠. وأكد القرار في ديباجته على الإيمان بتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الكبرى، كهدف رئيس واستراتيجي قابل للتحقق. ووضعت في إطاره المبادئ الأساسية في مجال التكامل العربي، وأهمها: تحقيق التنمية المتوازنة المعتمدة على الذات في الأقطار العربية مجتمعة، وذلك في ظل التكامل الاقتصادي الشامل. وأن هذا التكامل يتطلب العمل على إيجاد صيغة وخطة موحدة شاملة، يترابط فيها التنسيق الاقتصادي مع سياسات الاستثمار، بما يخدم الأهداف القطرية والأقطار العربية مجتمعة (صايغ، ١٩٨٠؛ جامعة الدول العربية، ١٩٨١).

وخلال الثمانينيات، صعدت المدرسة النيوكلاسيكية للاقتصاد، وذلك من خلال تقديم نفسها باعتبارها المنهجية "العلمية" لتفسير أسباب الأزمات وطرح الحلول. وتراجعت مكانة المقاربة المؤسسية لعلم الاقتصاد (Institutional approach)، والتي نادي مؤيدوها بضرورة فهم الهيكل المؤسسي الذي تدور فيه التفاعلات الاقتصادية بين الأفراد وفهم ديناميكيات تطور المؤسسات (Whalen, 2022 ; Rutherford, 2001). ولم يكن الوطن العربي بمعزل عن هذه التحولات، فامتد نشاط قطاع المال والاستثمار العربي في إطار السياسات النيوكلاسيكية، مدفوعًا بفورة إيرادات النفط بمفعول صدمة النفط الأولى. وظهرت العديد من الصناديق العربية للتنمية، بهدف تمويل المشروعات الإنمائية التي تعزز التكامل الاقتصادي العربي. فضلًا عن إقرار اتفاقية انتقال الأيدي العاملة، كحافز للنشاط الاقتصادي وبهدف تحقيق العمالة الكاملة. إلا أن اتفاقية انتقال الأيدي العاملة وإنشاء المنظمات العربية على تعددها، عجزت عن أن تقود المسيرة

العربية نحو الوحدة. وهكذا شهد الوطن العربي منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي تحولاً بأكمله، "ليشبه البادية التي يضرب أبناؤه فيها على غير هدى بحثًا عن المال، تمامًا كما ينتقل البدو الرُّحَل بحثًا عن الماء" (الإمام، ١٩٨٦).

لكن هذه الفترة شهدت تطورًا هامًا. حيث بدأت لجنة العشرين المكلفة من جامعة الدول العربية بوضع تصور حول استراتيجية العمل المشترك. وانتهت إلى أن التضامن العربي يمر بمحنة كبيرة، يمكن وصفها بالمصيرية والوجودية، مرجعها تدفق المال على نحو أخلَّ بالتوازن في الدخول الفردية على المستوي العربي، خاصةً وأن توازن الثروات يسير في معدلات عكسية مع الأعباء والتضحيات. وظهر نمط استهلاكي جديد، خاصةً مع التحول إلى الانفتاح الاستهلاكي في الأقطار العربية، دون أن يصاحبه انفتاح استثماري. وقد حددت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تبنتها قمة عمَّان بالأردن عام ١٩٨٠ أهدافها الأساسية للأمة العربية في: الأمن القومي، والتنمية الشاملة المتسارعة. كما وضعت هذه الاستراتيجية أولوية كبري لخمسة مجالات رئيسية، هي: الأمن الغذائي، الأمن والدفاع، الرفاهية الاجتماعية، النقل، الموارد الطبيعية. فضلًا عن إعطاء القدرة التكنولوجية جانبًا كبيرًا من الأهمية (عبد الخالق، ١٩٩١).

وتجلت خلال نفس الفترة صعوبات العمل العربي المشترك، والتي اتخذت غالبيتها صيغة المشروعات المشتركة. فقد واجهت هذه المشروعات صعوبات عديدة، أهمها: ضعف إقبال البلدان العربية على المساهمة فيها، والتأخر في سداد أقساط المساهمة وحجب المعلومات والدراسات اللازمة لتحديد مجالات الاستثمار، والضغوط التي واجهتها المساهمة في مشروعات لم تستكمل دراستها، وفرض شروط إضافية لكي يسمح للشركات بالمساهمة في مشروعات قُطرِّية، وامتناع بعض البلدان العربية عن تقديم مزايا تنافسية لمنتجات الشركات المشتركة في مواجهة المنتجات الأجنبية (الإمام، ١٩٨٦).

وتعرض الوطن العربي لعدد من المُربِكات خلال هذه الفترة، بدايةً من الاجتياح الإسرائيلي للبنان (عملية الليطاني) عام ١٩٧٨، وأزمة العلاقات المصرية ـ العربية عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام عام ١٩٧٩، والاجتياح الإسرائيلي للبنان (سلام الجليل) عام ١٩٨٢، والحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨)، والتي أهدرت واستنزفت الكثير من مقدرات وقدرات الوطن العربي.

وعلي صعيد الأزمات المالية العالمية، فقد شهدت هذه الفترة أزمة ديون دول أمريكا الجنوبية (دول القُمْع الجنوبي) بين عامي ١٩٨٢- ١٩٨٣، وهي الأزمة التي نتجت عن سلسلة من الصدمات بداية من منتصف عام ١٩٧٩ إلى منتصف عام ١٩٨٢، وأهمها صدمة النفط الثانية عام ١٩٧٩ -١٩٨٠، وذلك مع ارتفاع سعر النفط للبلدان النامية المستوردة له بأكثر من الضِعف. فضلًا عن حدوث "صدمة فولكر" لعلاج "التضخم الجامح". لتسود أزمة مالية عالمية واسعة النطاق امتدت من أوروبا الشرقية إلى أمريكا اللاتينية، وانتهاءً بغالبية الدول النامية. كما شهد نفس العقد عام ١٩٨٧ أزمة "انهيار سوق الأسهم" في نيويورك، والتي اندلعت شرارتها في ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧، والتي سُميت بـ "الأثنين الأسود".

وحاولت العديد من الأقطار العربية خلال الفترة الممتدة من الستينيات وحتي بدايات العقد الأخير من القرن العشرين بناء عدد من التجارب التكاملية الإقليمية، بهدف تجاوز صعوبات العمل العربي المشترك. وكانت أهمها: تجربة المغرب العربي عام ١٩٦٤، تجربة وادي النيل عام ١٩٦٩، تجربة الخليج العربي عام ١٩٨١، الاتحاد العربي- الأفريقي بين المغرب وليبيا عام ١٩٨٤، مجلس التعاون العربي عام١٩٨٩ ،اتحاد المغرب العربي ١٩٨٩. كما بدأت العديد من التجارب في الانضمام إلي تكتلات خارج إطار جامعة الدول العربية مثل منظمة التعاون الإسلامي، منظمة التعاون الاقتصادي (الملحق (م-٣)).

ويمكن القول أن تلك المحاولات في المجمل لم تستطع أن تقدم حلولًا جذرية لدفع الوطن العربي نحو وحدته المأمولة. والخلاصة في هذه المرحلة أن العمل العربي المشترك، وكذلك التنمية العربية، انتهي كلاهما إلى مأزق وجودي، وهو جزء من مأزق التفكك العربي ككل، ليس فقط نتيجة المُربِكات التي يتعرض لها، ولكن مدفوعًا بالسياسات التي دعمت

التوجه نحو الاستهلاك أكثر من التوجه نحو تعميق الإنتاج. ليدخل النسق العربي إلى العقد الأخير من القرن العشرين في حالة أقرب إلى الهشاشة والفُرّقة أكثر من الصلابة والوحدة.

وبدأ العقد الأخير من القرن العشرين بواحدة من أكبر المُربِكات التي أصابت النسق العربي وهو غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، وما أعقبه من تطورات تمثلت في قرار القمة العربية الطارئة، الذي عُقد بالقاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغزو العراقي للكويت. فضلًا عن الأزمات التي شهدها الاقتصاد العالمي في منتصف هذا العقد، بدايةً من الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤. وتلاها الأزمة الأسيوية عام ١٩٩٧، التي تحولت إلى أزمة عالمية مالية واقتصادية، انتشرت في بلدان منطقة شرق آسيا، بانهيار أسعار العملات والأصول الحقيقية في معظم الدول (عبد الخالق، ١٩٩٨).

وهكذا دخل الوطن العربي القرن الحادي والعشرين وهو بين شقي الرَحّي: مطرقة مُربِكات وحروب وصراعات، وسِندان سياسات نيوليبرالية وإصلاحات، وآمال نحو التكامل العربي. وبدأ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأزمات مالية عالمية، تأثر بها الوطن العربي بمفعول اندماجه في النظام العالمي. فقد شهد الاقتصاد العالمي أزمة السيولة العالمية عام ٢٠٠١، وذلك بالتزامن مع أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية. تلاها الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، والتي امتدت إلى مختلف الأسواق المالية العالمية. كما شهدت هذه المرحلة أكثر من مُربِك عربي إقليمي عسكري، تمثل أولها في اشتعال الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، تزامن معها الضربة الأقوى للمشرق العربي في العراق والمتمثلة في الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، وهو ما انعكس على المتغيرات الاقتصادية الكلية للوطن العربي (وهو ما سنتناوله لاحقًا في الجزء التالي من الدراسة). ليدخل الوطن العربي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين محملًا بأعباء وإرث لا قِبَل له به. فهو موجود ظاهريًا في نسقه، ولكن في باطنه وداخله أصابته الشيخوخة والفُرّقة والتشرذم، قابلًا لاستقبال صدمات تودي بما تبقي منه.

وبداية من عام ٢٠٢٠، تعرض الاقتصاد العالمي لأخطر أزمة متعددة الجوانب: صحية- اقتصادية- اجتماعية – سياسية، وهي أزمة تفشي جائحة كورونا Covid-19 Pandemic، وتداعياتها على تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وما أن خرج الاقتصاد العالمي – نسبيًا - من أزمة جائحة كورونا، وذلك بعودة معدلات النمو الاقتصادي إلى مستوياتها شبه الطبيعية قبل حدوث الجائحة، حتى اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية أوائل عام ٢٠٢٢، وما نتج عنها من اشتداد أزمتي الطاقة وسلاسل التوريد العالمية (World Supply Chain). فضلًا عن ارتفاع مستويات التضخم العالمية (الملحق (م- ٥))، وتوجه البنوك المركزية العالمية نحو تشديد السياسات النقدية برفع أسعار الفائدة، وما نجم عنه من إبطاء للاستثمار والنمو الاقتصادي[٢]. وامتدت المُربِكات إلى ما يحدث الآن في الشرق الأوسط، من عدوان إسرائيلي غاشم على غزة، التصعيد اليمني في مدخل البحر الأحمر، وبوادر حرب إسرائيلية إيرانية.. إلخ. **ليكون وطننا العربي بين شقي الرَحّي، مربكات آتية وسياسات بالية.**

وعلى صعيد السياسات، فقد قمنا بتلخيص السياسات المُطبَّقة في الأقطار العربية منذ خمسينيات القرن العشرين (الملحق (م-٤)). والذي يتضح فيه تبني الدول العربية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منذ التسعينيات، مستهدفةً تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتنفيذ إصلاحات هيكلية ومؤسسية، وانحرافًا عن مسار التجارب التنموية للدول العربية منذ الخمسينيات وحتى الثمانينيات، والتي تبنت فيها الدول العربية السياسات القائمة على نهج التخطيط المركزي[٣].

فخلال عقد التسعينيات، تبنت العديد من الدول العربية سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ورفع قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية، ومعالجة أوجه الاختلالات الهيكلية. ونفذت هذه الدول برامج للتصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي[٤]، وفق ما عُرف بـ "توافق واشنطن"[٥]. واستهدفت هذه البرامج إصلاح السياسات الاقتصادية

الكلية، وتنفيذ برامج الخصخصة وتحرير التجارة وتحرير الأطر الاقتصادية والمالية والمؤسسية، وتحفيز الاقتصادات العربية نحو تفعيل آليات السوق (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٥). وتحولت الإصلاحات الهيكلية في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات نحو تحسين كفاءة استخدام الموارد، من خلال تسريع تنفيذ برامج الخصخصة، وتشجيع الاستثمارات المحلية الأجنبية، بهدف تعزيز فرص النمو الاقتصادي. وقد قامت مؤسسات التمويل الإقليمية بتقديم الدعم المالي والفني لمساندة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي في العديد من الدول العربية (عبد المنعم، ٢٠١٢).

وعلى جانب آخر، أظهر تنفيذ هذه البرامج "الإصلاحية" تكلفة اجتماعية كبيرة، بمفعول ارتفاع معدلات التضخم. فضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة بمفعول تسارع وتيرة الخصخصة. وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية إلى اعتماد تنفيذ شبكات للضمان والحماية الاجتماعية، للحيلولة دون تراجع مستويات معيشة الأفراد المتضررين من تلك البرامج، أخذًا في الاعتبار التنامي في معدلات البطالة في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية، وعدم قدرة القطاع الخاص على امتصاص فائض العمالة. فتسارعت وتيرة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين.

وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قامت العديد من الدول العربية بتسريع وتيرة برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي المنفذة من تسعينيات القرن الماضي (الملحق (م-٤)). وركزت سياسات الإصلاح الاقتصادي خلال هذه الفترة على الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتحرير التجارة ودعم القطاع المالي، بدعم ومساندة من المؤسسات الدولية. بينما شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تغييرًا في نمط السياسات الإصلاحية، بالتركيز على التدابير والسياسات المعنية باحتواء الصدمات الخارجية. فكان التركيز على السياسات المعنية بضبط أوضاع المالية العامة، وزيادة مستوى كفاءة السياسة النقدية ونظم سعر الصرف في امتصاص أثر الصدمات الخارجية، مع تحول جانب كبير من الاهتمام إلى برامج وإصلاحات تنويع الهياكل الإنتاجية والاقتصادية، كانعكاس لتأثر الاقتصادات العربية النفطية بالانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠٢٠ (الملحق (م-٥)). فضلًا عن التركيز على الإصلاحات المؤسسية للاقتصادات العربية خلال هذه الفترة(الملحق (م-٤)).

وخلال هذه الفترة، واجهت الاقتصادات العربية العديد من الأزمات الداخلية، أهمها: ارتفاع معدلات البطالة، وتنامي الاختلالات الاقتصادية. وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه لعدة أسباب، منها: ضعف تراكم رأس المال، تنامي معدلات الاستهلاك العام والخاص، الاعتماد على الاستيراد وبالأخص للسلع النهائية، ضعف معدلات الادخار وارتفاع معدلات الاستدانة، وارتفاع معدلات خدمة الدين. فضلًا عن ضعف قدرة الاقتصادات العربية على تعبئة الفوائض والضرائب. بالإضافة إلى زيادة حجم القطاع غير الرسمي (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٥). وخلال هذه الفترة، ركزت الدول العربية على تبني سياسات إصلاحية بهدف: تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، والإصلاحات الهيكلية بهدف تنويع مصادر الدخل وتحرير التجارة الخارجية وتعزيز القطاعات المالية [٦] (إسماعيل وعبد المنعم ، ٢٠١٨). ولم تشهد الإصلاحات المؤسسية مثل هذا الزخم في التطبيق خلال هذه الفترة، بخلاف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والذي شهد تركيزًا أكبر على الإصلاحات المؤسسية (الملحق (م-٤)).

وكما أشرنا سابقًا، فقد تأثرت الاقتصادات العربية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين سلبًا بالعديد من الصدمات والمُربِكات. وهي المُربِكات التي أدت إلى تراجع مستويات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل، مدفوعة بالتداعيات الاقتصادية الدولية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧ -٢٠٠٩، وأزمة الغذاء العالمية ٢٠٠٨، وأزمة الديون السيادية الأوروبية ٢٠١١- ٢٠١٢. فضلًا عن ثورات الربيع العربي ٢٠١٠- ٢٠١٢، المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، بالتزامن مع تراجع أسعار القمح العالمية خلال الفترة

٢٠١٠ -٢٠٢٠ (الملحق (م-٥)). وانتهاءً بمُربكات العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين (أزمة جائحة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية، الحرب الاسرائيلية على غزة والضفة الغربية، الحرب في كل من ليبيا واليمن والسودان....؟).

ومنذ بداية هذا العقد، ركزت الدول العربية في سياساتها "الإصلاحية" على: تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المشتملة على الإصلاحات المالية والنقدية [٧]. فضلًا عن التركيز على إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية ، والإصلاحات الهيكلية[٨]. بالإضافة إلى تبني الإصلاحات المؤسسية (الملحق (م-٤)). وقد طبقت العديد من الدول العربية البرامج والسياسات تحت مسمى الإصلاح الاقتصادي (اسماعيل وعبد المنعم ٢٠١٨؛ عبد المنعم، ٢٠١٢)، ومن أهم البرامج والسياسات التي طُبقت في الدول العربية تلك المطبقة في كل من: مصر، ولبنان، وتونس، والسعودية، والأردن (اتحاد الغرف التجارية، ٢٠١٩)، سواء في إطار اتفاق مع مؤسستي بريتون وودز (البنك والصندوق الدوليين)، أو بدون اتفاق. وجوهر هذه البرامج والسياسات هو بشكل أو بآخر تعبير عن توافق واشنطن (النيوليبرالية الاقتصادية).

ونستمر في طرح الأسئلة: هل يستطيع وطننا العربي بنسقه الحالي أن يواجه متطلبات مرحلة تطلعات متنامية وقدرات متهاوية، في ظل تغيرات هيكلية أساسية أصابت نسقه؟ هل طاقة الحِمْل للنظام السياسي – الاجتماعي-الاقتصادي للأقطار العربية تستطيع الصمود والمواجهة في ظل تغيراتها الهيكلية، أم أن التناقض الكامن بين أوصالها سيشكل قوة ضغط تعصف بالاستقرار وتولد الانفجار؟ هل انطلقت رغبات استهلاكية محمومة من عقالها مدفوعة بالفورة النفطية؟ هل اندثرت الطبقة المتوسطة في الوطن العربي تحت وطأة الضغوط التضخمية ومحاولات البحث عن العدالة الاجتماعية؟

٣- التغيرات الهيكلية في الوطن العربي بين مطرقة المُربكات وسندان السياسات:

وفي مسعى لتفسير التغيرات الهيكلية، نتناول هنا استقراء وتحليل عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوي تجميعي خلال ثلاث لقطات زمنية ، وهي: ٢٠٠٠- ٢٠٠٥، ٢٠١٠- ٢٠١٥، ٢٠٢٠- ٢٠٢٢، مع أخذ لقطة للفترة ١٩٦٥- ١٩٦٧ كفترة مرجعية، تمهيدًا لتفسير هذه التغيرات وفهم دلالتها في القسم الرابع من الدراسة. وقد حددنا المتغيرات محل البحث، وهي : (i)**الناتج المحلي الإجمالي** (ii) **توزيع الدخل للوطن العربي** (iii) **الهيكل القطاعي للناتج في عدد من أهم القطاعات المختارة.**

ولأغراض التحليل، سنقوم بتقسيم الدول العربية إلى أربع مجموعاتٍ رئيسية. **المجموعة الأولي** تشمل الأقطار العربية الغنية بالنفط ولها قاعدة موارد متنوعة وحجم سكان كبير نسبيًا (الجزائر والعراق). **المجموعة الثانية** تضم الأقطار الغنية بالنفط مع وجود بعض الموارد الطبيعية وصغر حجم سكانها نسبيًا (الإمارات، السعودية، قطر، الكويت، ليبيا). **المجموعة الثالثة** تشمل الأقطار العربية ذات الهيكل الاقتصادي الأكثر تنوعًا (البحرين، عُمان، الأردن، فلسطين، تونس، سوريا، لبنان، مصر، المغرب). وتضم **المجموعة الرابعة** الأقطار العربية الأقل تطورًا (بمعيار متوسط دخل الفرد)، فضلًا عن كونها تمثل استراتيجيًا أطراف الوطن العربية (جيبوتي، الصومال، السودان، موريتانيا، اليمن، جزر القمر). ونعتمد على البيانات المتاحة والمنشورة في عدة مصادر أهمها: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators) للبنك الدولي، قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ولاشك أن هناك تقسيمات أخري قائمة بالفعل أو ممكنة، ولكننا اخترنا هذا التقسيم لأنه يخدم الهدف الرئيسي من دراستنا، ألا وهو أن استقرار الوطن العربي، منظورًا إليه كنسق، مرهون بوضعية مركز الثِّقَل أو القيادة.

وقبل البدء في عرض النتائج واستقرائها، يجب الإشارة إلى طول فترة الدراسة، وما قد يترتب عليه من تغير في شمول البيانات ونوعيتها، وبالأخص في الفترات المرتبطة بالتغيرات الناجمة عن المُربِكات الشديدة في الأقطار العربية. كما يجب التحوط من الاختلافات التي قد تتضمنها نوعية أو شمول البيانات نظرًا لتعدد البلاد العربية واختلافها. ولقد راعينا

قدر الإمكان الاعتماد على مصدر واحد هو التقرير الاقتصاد العربي الموحد، بما يعنيه ذلك على الأرجح من تخفيض درجة مخاطر اختلاف نوعية وشمول البيانات. وإن ذلك كان لا ينفي الحاجة إلى توخي المزيد من الحذر عند إجراء المقارنات عبر الزمن أو بين مجموعات الدول المشار إليها بعالية[٩].

(i) الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (١): الناتج المحلي الإجمالي، وهيكله القطاعي في عدد من القطاعات المختارة (الصناعات الاستخراجية، و الزراعة والصيد والغابات، والصناعات التحويلية) في الوطن العربي خلال فترات الدراسة

بالمليون دولار

	الناتج المحلي الإجمالي	القطاعات		
		الصناعات الاستخراجية	الصيد والغابات	الصناعات التحويلية
٢٠٠٠	٦٧١٢٠٢	١٩٠١٢٥	٧٩٠٦٦	٧٩٠٦٧
٢٠٠١	٦٥١٧٧٠	١٦٥٢٧٠	٨١٤٥٨	٧٧٥٨٤
٢٠٠٢	٦٦٦٤١٧	١٦٦٠٨٨	٦٢٣٠٥	٧٥٥٤٠
٢٠٠٣	٧٤٦٠٧١	٢٢٢٨٧٧	٦٢٧٠٢	٨٠٥٧٩
٢٠٠٤	٨٧٨٧٦٠	٢٨٩١٢٨	٦٥٥٧١	٩١٦٥٤
٢٠٠٥	١٠٠٦٤٨١	٤٣١٤١٥	٧١٤٢٨	١٠٤٣٨٢
٢٠١٠	٢٠٧٠٤٣٧	٧١١١٥٦	١٢٤٤١٩	١٨٨٠٠٤
٢٠١١	٢٣٨٧٠٩٣	٩٧٠١٨٢	١٣٥٣٢١	٢١٨٠٥٥
٢٠١٢	٢٦٥٣٠٨٤	١٠٤٥٢٩٧	١٢٩٣٣٤	٢٤٢٢٧٩
٢٠١٣	٢٧١٤٨٢٧	١٠٣١٥٣٠	١٤١٢٨٠	٢٤٨٤٦٦
٢٠١٤	٢٧٢٧٤٤٩	٩٤٢٥٨٦	١٤٠٢٣٢	٢٦٨٩١٧
٢٠١٥	٢٤٢٩٠٦٨	٥٤٨٥٢٩	١٤٢٠٠٠	٢٦٧٣٦٨
٢٠٢٠	٢٥٨٢٨٧٢	٤٢٩٣٣٧	١٥٢٧٦٩	٢٧١٢٠١
٢٠٢١	٢٩٥٤٢٨٦	٦٧٦٩٣٧	١٥٧٠٢٥	٣٢٨١١٣
٢٠٢٢	٣٦٧٩٧٦٤	١٠٨٥٠٩٩	١٧٧٨٦٥	٤١٨٥٠٣

المصدر: بواسطة الباحثين. اعتمادًا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

تُظهر البيانات ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من حوالي ٦٧١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٦٧٩,٧ مليار دولار عام ٢٠٢٢ (جدول رقم (١))، بنسبة ٤٤٨,٢٣ %. وبالنظر إلى تطور نصيب الناتج في المجموعات الأربع خلال الفترات الثلاث، نجد أن أكثر من نصف الناتج يتحقق في المجموعة الثانية (دول الغاز والنفط). فقد بلغ متوسط نسبة الناتج في هذه المجموعة إلى إجمالي ناتج الوطن العربي ٥٧%. يليها المجموعة الثالثة بنسبة ٢٨%. بينما بلغت النسبة في المجموعة الأولى ١٢%. وأخيرًا، في المجموعة الرابعة ٣%. وهو ما يؤكد اتجاه الناتج في الوطن العربي إلى التَرَكُز في المجموعة الثانية. وهو تغير جوهري حدث خلال العقود الأخيرة. فبمقارنة الناتج بالفترة المرجعية ١٩٦٥- ١٩٦٧، يتضح التحول في مركز الثِّقَل الاقتصادي من المجموعة الثالثة إلى المجموعة الثانية. فخلال الفترة المرجعية كانت أنصبة المجموعات الأربع من الناتج المحلي في المجموعات الأربع علي الترتيب هي:٢٠%، و٢٧%، ٤٥%، و٨% (شكل رقم (١)). وهو ما سينعكس على عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي، كما سنوضحه لاحقًا.

الشكل رقم (١): الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات الأقطار العربية الأربع، خلال الفترات ٢٠٠٠- ٢٠٠٥، ٢٠١٠-٢٠١٥، ٢٠٢٠-٢٠٢٢. ومقارنة بالفترة المرجعية ١٩٦٥- ١٩٦٧.

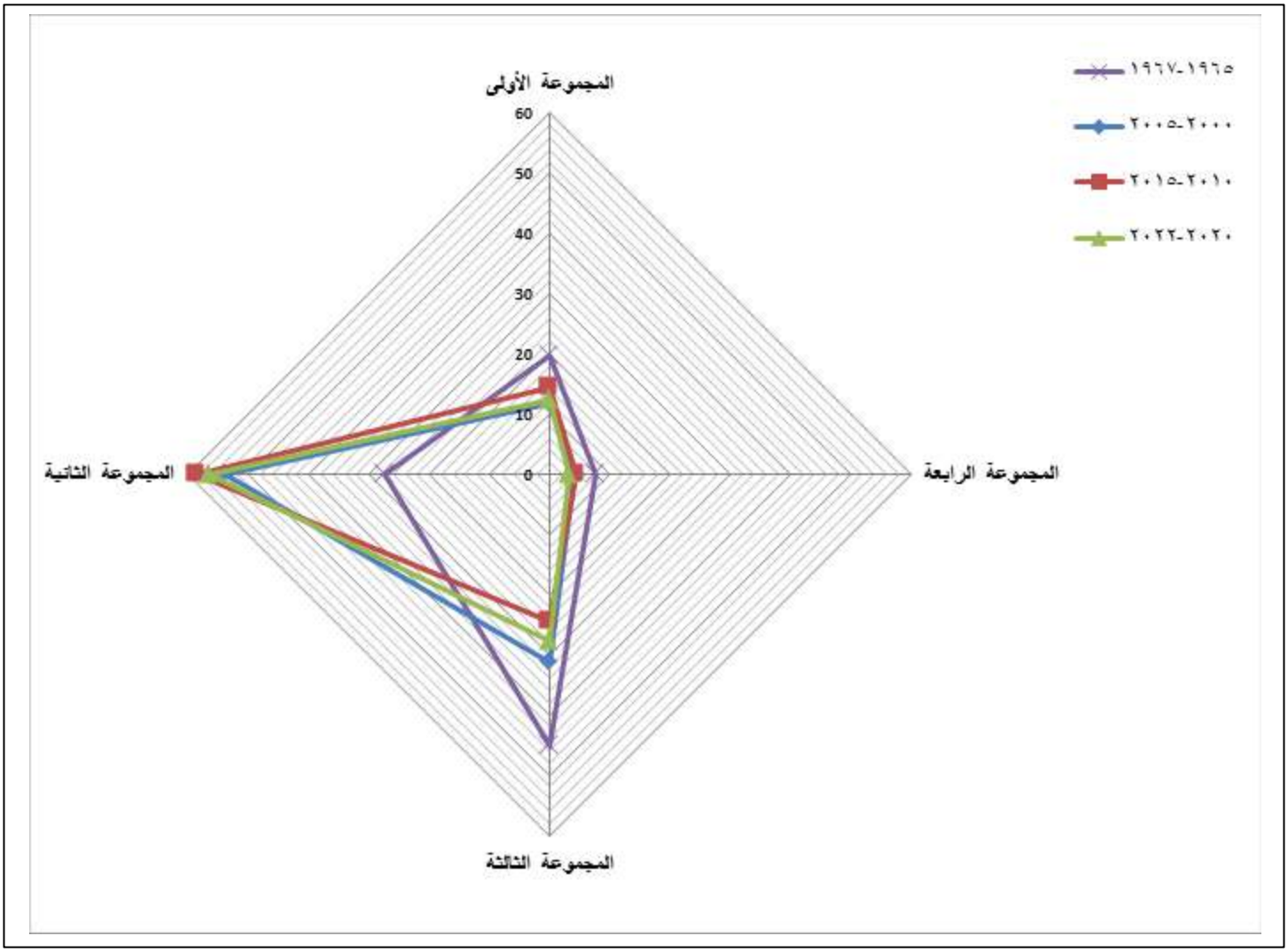

المصدر: بواسطة الباحثين. اعتمادًا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، سنوات مختلفة. والتقديرات والحسابات موجودة تفصيليًا لديهم، وعلى استعداد لتقديمها عند الطلب.

(ii) تطور توزيع الدخل للوطن العربي:

شكل رقم (٢): منحنى لورنز لتوزيع السكان - الدخل لأقطار الوطن العربي،
خلال الفترات ٢٠٠٠- ٢٠٠٥، ٢٠١٠- ٢٠١٥، ٢٠٢٠- ٢٠٢٢، ومقارنة بالفترة المرجعية١٩٦٥- ١٩٦٧.

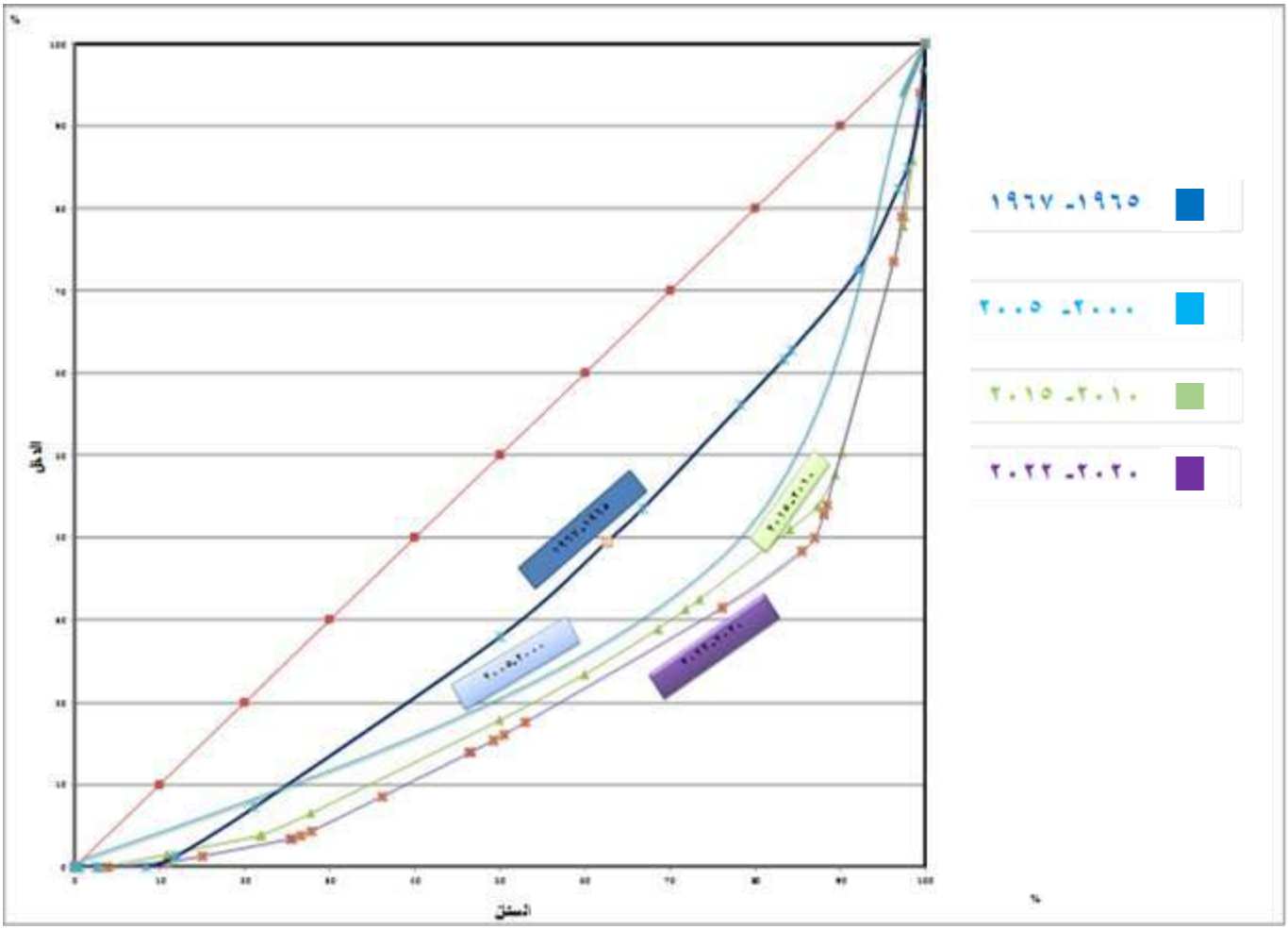

ملحوظة: تجدر الإشارة أننا قمنا بالتمهيد (Smoothing) الملائم لمنحنى لورنز في هذا الشكل عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وذلك لأغراض التوضيح والتحليل.
المصدر: بواسطة الباحثين. اعتمادًا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، سنوات مختلفة. والتقديرات والحسابات موجودة تفصيليًا لديهم، وعلى استعداد لتقديمها عند الطلب.

إن فحص الشكل رقم (٢) يكشف بوضوح تحرك منحنى لورنز لتوزيع الدخل بعيدًا عن وضع المساواة (القُطر) بمرور الوقت منذ أواخر الستينيات. أي نحن أمام ظاهرة شديد الأهمية، وهي زيادة التفاوت بين دول ومناطق الوطن العربي. هذا ما تكشفه البيانات، وهو أيضًا ما يتسق مع تصورنا العام لما حدث لتوزيع "الكعكة" الاقتصادية بين الدول العربية خلال نصف القرن الماضي. وربما يكمن السر في تقسيم الدول العربية إلى "دول العجز" و "دول الفائض"، وأحيانًا يستخدم تعبير "الأغنياء" و"الفقراء"، أو "دول نفطية" و "دول غير نفطية"، أو "دول النفط" و"دول الغاز".

لاشك أن هذا تطور بالغ الأهمية والدلالة من الناحية الاستراتيجية، ويحتاج إلى تحديد مسبباته وتحليل مترتباته. **أولًا:** فيما يتعلق **بالمسببات**، هناك (أ) الطفرات التي حدثت في سعر البترول في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ حيث بلغت

الزيادة أكثر من ثلاثة أمثال[١٠]. (ب) انتقال العمالة من الدول غير النفطية إلى الدول النفطية الذي انعكس سلبًا على الإنتاجية، وبالتالي كفاءة الإنتاج والاستثمار (عبد الخالق، ١٩٧٨). فكأن انتقال العمالة بالطريقة التي يجري بها في الوطن العربي يعيد توزيع الدخل من الدول المُصدِّرة إلى الدول المستوردة للعمالة. **ثانيًا**: فيما يتعلق **بالمترتبات**، فلعل أهمها هو انتقال مركز الثِّقَل للنسق (الوطن) العربي من وادي النيل إلى الخليج. فبعد أن كانت مصر تحديدًا هي محور الارتكاز/ القوة المركزية في الوطن العربي كونها تجمع كل عناصر القوة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ترتب على هزيمتها في ١٩٦٧ وما تلاها تراجع القوة الاقتصادية لمصر، وتراجعت مكانتها في الوطن العربي، لتحل محلها بشكل سريع دول الخليج العربي. هذا التطور أحدث خللاً بنيويًا في نسق الوطن العربي أفقده توازنه، مما فتح الباب لتطورات خطيرة: تراجع تيار الوحدة العربية، وتصاعد النزعات الإقليمية. وعلى مستوي جامعة الدول العربية، لم تعد مصر هي الدولة القومية التي تبني التوافق. فتراجعت بذلك فاعلية الجامعة.[١١]

(iii) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي:

تُظهر بيانات التوزيع القطاعي للناتج المحلي أن النسبة الأكبر تتحقق في قطاع **الصناعات الاستخراجية**، تليها في الأهمية قطاعات: **الزراعة والصيد والغابات، الصناعات التحويلية**.

a) بالنسبة لقطاع **الصناعات الاستخراجية**، نجد ارتفاع إجمالي ناتجه خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٢٢، من ١٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ١٠٨٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢، (جدول رقم (١))، وبنسبة حوالي ٤٧٠%. كما ارتفع نصيب القطاع من ٢٨,٣٣% إلى ٢٩,٤٩% من الناتج الإجمالي خلال الفترة. ونلاحظ أن ٧٠% من ناتج الصناعات الاستخراجية يتحقق في المجموعة الثانية. تلاها المجموعة الأولى، والتي بلغت النسبة فيها ١٧%. بينما بلغت النسبة في المجموعة الثالثة ١١,٥%. وأخيرًا، كانت النسبة في المجموعة الرابعة ١,٥%. **الأمر الذي يؤكد على اعتماد معظم الناتج المحلى الإجمالي على الصناعات الاستخراجية المُتَركزة بالأساس في أقطار المجموعة الثانية** (شكل رقم (٣))، **أخذًا في الاعتبار ما ذكرناه من تَرَكُز الناتج المحلى للوطن العربي داخل أقطار نفس المجموعة** (شكل رقم (١)).

الشكل رقم (٣): نصيب قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج في المجموعات الأربع خلال الفترات ٢٠٠٠- ٢٠٠٥، ٢٠١٠-٢٠١٥، ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

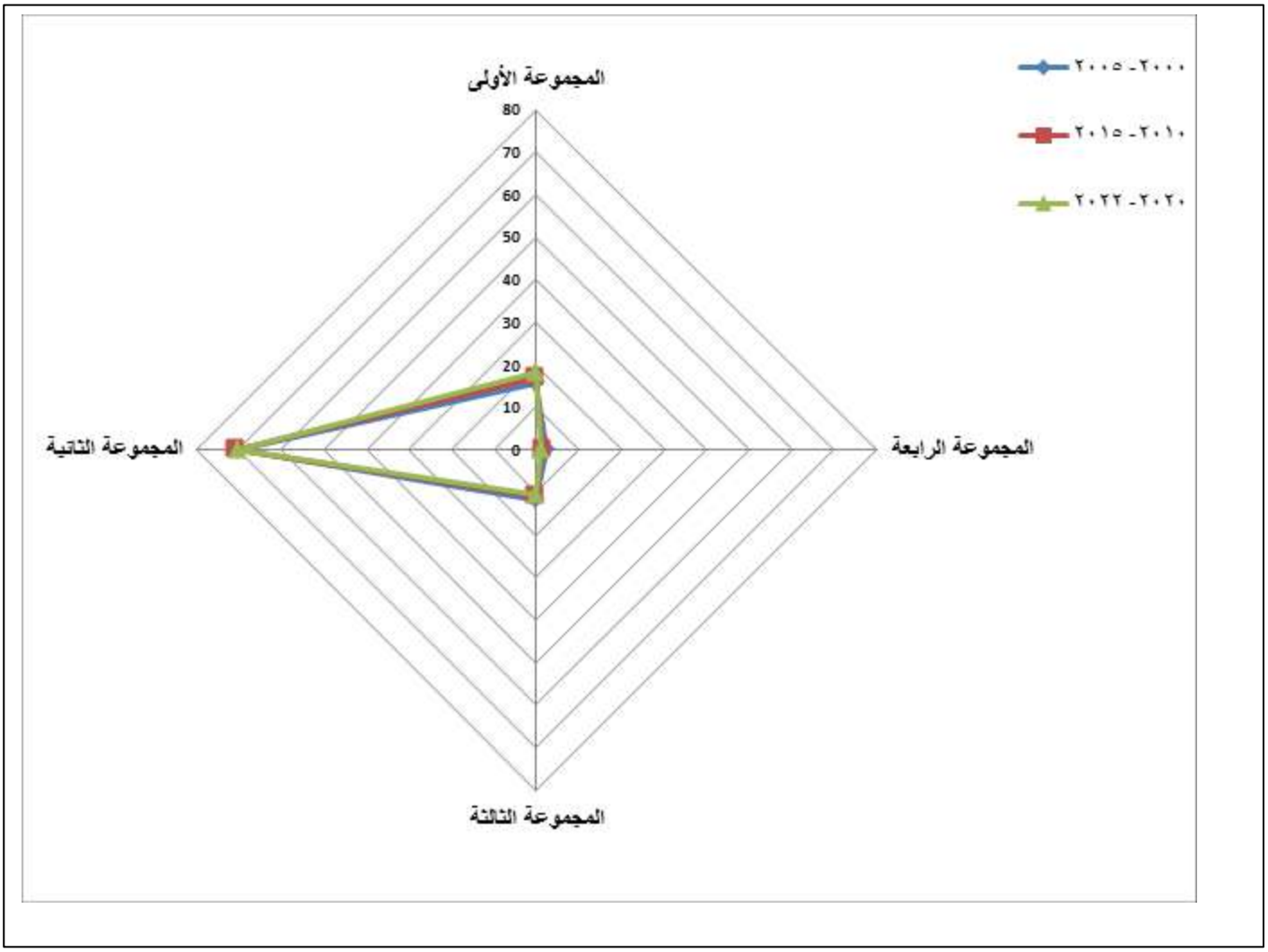

المصدر: بواسطة الباحثين. اعتمادًا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة. والتقديرات والحسابات موجودة تفصيليًا لديهم، وعلى استعداد لتقديمها عند الطلب.

b) وبالنسبة لقطاع **الزراعة والصيد والغابات** (وهو القطاع المعني بالأمن الغذائي العربي)، فقد ارتفع ناتجه خلال الفترة من ٧٩,٠٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ١٧٧,٨٦٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢ (جدول رقم (١))، وبنسبة ١٢٤,٩٦%. ويلاحظ أنه برغم نمو الناتج في هذا القطاع، إلا أن مساهمة القطاع تراجعت بشدة من ١١,٧٨% إلى ٤,٨% من الناتج، فضلًا عن تّركز ناتج هذا القطاع في أقطار المجموعة الثالثة (شكل رقم (٤)). **وهذا التراجع في الناتج المتحقق من القطاع الزراعي هو تطور خطير**، لارتباطه بمقدرات الأمن الغذائي العربي. وهو التراجع الذي يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب، أهمها: قانون إنجل، إهمال الزراعة، التغير المناخي (وهو ما سنناقشه لاحقًا).

الشكل رقم (٤): نصيب قطاع الزراعة والصيد والغابات من الناتج في المجموعات الأربع، خلال الفترات ٢٠٠٠- ٢٠٠٥، ٢٠١٠-٢٠١٥، ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

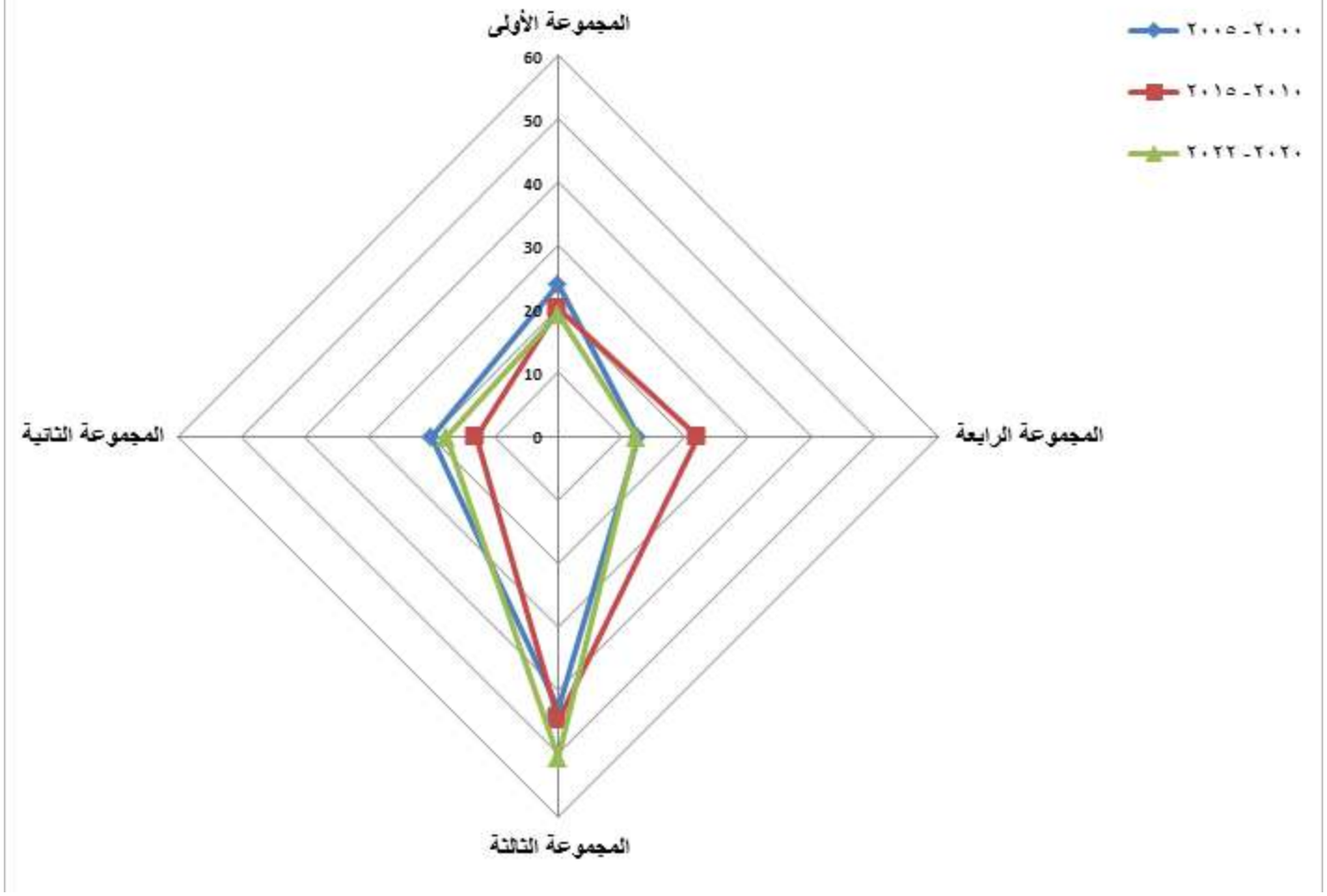

المصدر: بواسطة الباحثين. اعتمادًا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة. والتقديرات والحسابات موجودة تفصيليًا لديهم، وعلى استعداد لتقديمها عند الطلب.

c) أما بالنسبة لقطاع **الصناعات التحويلية**، نجد أن ناتجه خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٢٢، من ٧٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٤١٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢ (جدول رقم (١))، وبنسبة ٤٢٩%. وبنصيب بلغ ١١,٧٨% و١١,٣٧% من الناتج الإجمالي عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٢ على الترتيب. كما وجدنا أن ٥٠% من ناتج الصناعات التحويلية يتحقق في المجموعة الثانية. تلاها المجموعة الثالثة بنسبة ٤٠%. بينما تحقق المجموعة الأولى نسبة ٧%. وأخيرًا، المجموعة الرابعة بنسبة ٣%. **الأمر الذي يؤكد زيادة تَرَّكز الصناعات التحويلية في أقطار المجموعة الثانية، وتراجع الناتج من الصناعات التحويلية في أقطار المجموعتين الثالثة والأولى**(شكل رقم (٥)).

الشكل رقم (٥): نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج في المجموعات الأربع، خلال الفترات ٢٠٠٠- ٢٠٠٥، ٢٠١٠-٢٠١٥، ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

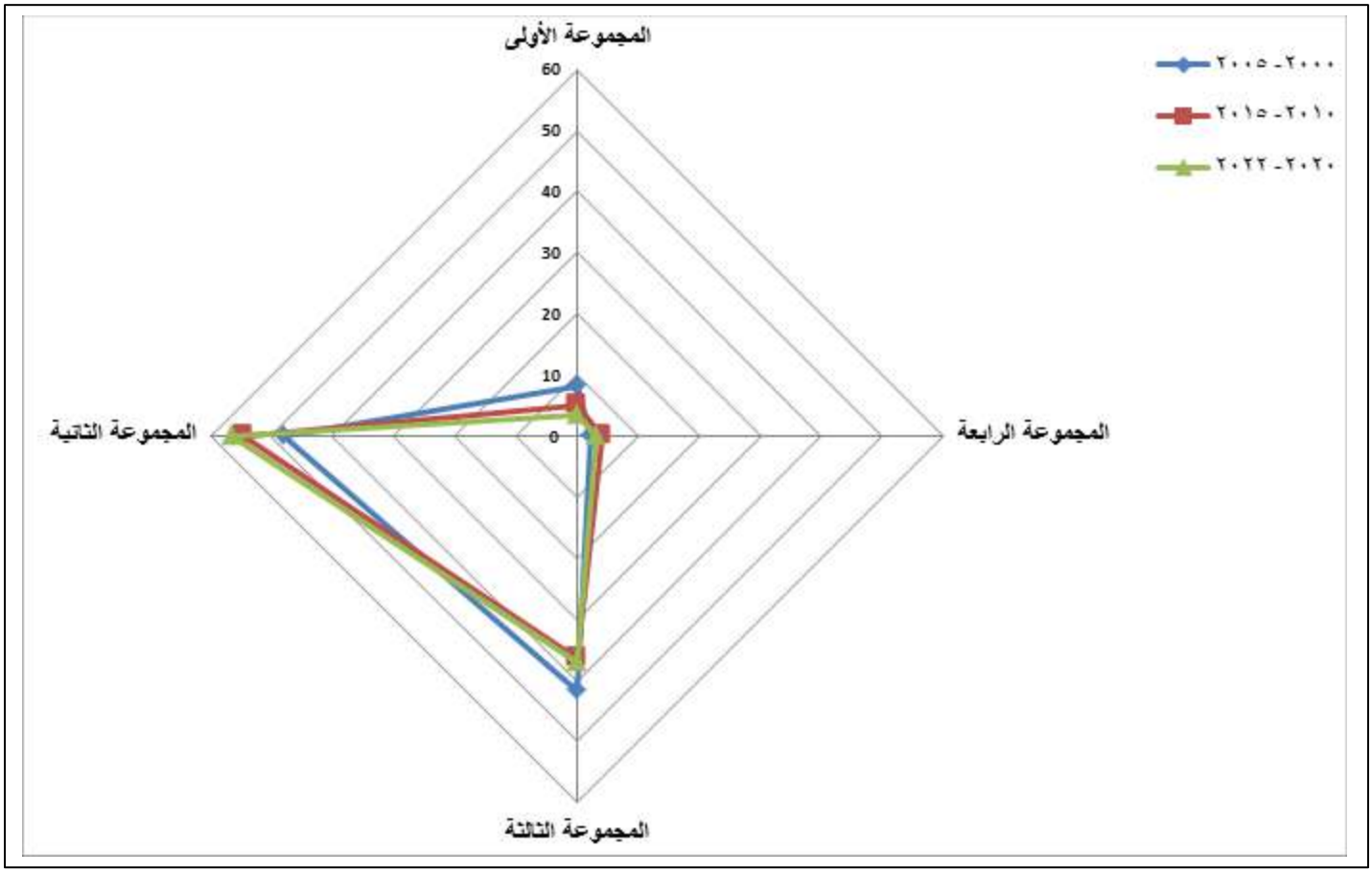

المصدر: بواسطة الباحثين. اعتمادًا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة. والتقديرات والحسابات موجودة تفصيليًا لديهم، وعلى استعداد لتقديمها عند الطلب.

والخلاصة، يميل الناتج المحلي في الوطن العربي منذ السبعينيات إلى التَرّكز في المجموعة الثانية، بخلاف فترة الستينيات من القرن الماضي، عندما كان مُتركزًا في المجموعة الثالثة. فضلًا عن التحول والتَرَكُز في الناتج القطاعي داخل أقطار المجموعة الثانية، وبالأخص في قطاعات: الصناعات الاستخراجية، الصناعات التحويلية. بينما تَرَكَز الناتج من قطاع الزراعة والصيد والغابات للوطن العربي (القطاع المعني بالأمن الغذائي العربي) في أقطار المجموعة الثالثة.

٤- تفسير وفهم التغيرات الهيكلية في ضوء المُربكات والسياسات نقدم في هذا الجزء تفسيرًا للتغيرات الهيكلية بشيء من التفصيل. نُركّز هنا على تفسير الظواهر التي تمثل جوهر التحولات الهيكلية التي حدثت خلال فترة الدراسة، وفي إطار المُربِكات الخارجية التي تعرَّض لها الوطن العربي. ونسعى هنا إلى استنباط الأسباب المتجذرة والمستحدثة، والتي انحرفت بالوطن العربي بعيدًا عن هدفه الرئيس، وهو التكامل العربي. معتمدين في ذلك على استقراء وتحليل البيانات الذي قمنا به في الجزء السابق من الدراسة. وفي ضوء هذا الهدف، **نقدم استخلاصاتنا في النقاط التالية:**

(i) إن انحراف الوطن العربي عن مساره وهدفه الرئيس المتمثل في التكامل العربي لم يكن سببه فقط المُربِكات التي تعرَّض لها (والسابق مناقشتها في الجزء الثاني من الدراسة)، فقد لعبت السياسات – الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية - دورًا رئيسيًا كعامل مساعد للمُربكات في الدفع نحو التفرق والتشرذم.

(ii) إذا نظرنا إلى مكونات كل مجموعة من المجموعات الأربع للأقطار العربية، نلاحظ أن كل مجموعة من المجموعات الأربع لها مرتكز (Pivot)، وهي الأقطار ذات الوزن النسبي الأكبر من حيث الناتج وتوزيعه القطاعي، وهيكل انفاقه في كل مجموعة. فنجد السعودية والإمارات تشكلان نقطتي ارتكاز المجموعة الثانية، بينما تشكل كل من مصر وسوريا نقاط ارتكاز المجموعة الثالثة. في حين تشكل السودان واليمن نقطتي الارتكاز للمجموعة الرابعة. بينما اتسمت المجموعة الأولي بالتوازن النسبي بين قطريها (الجزائر والعراق)، وإن كان نقطة الارتكاز في هذه المجموعة تميل نسبيًا نحو العراق.

(iii) إن التَغيّر الرئيس الذي حدث في الوطن العربي كنسق واحد هو التحوّل في مركزه الرئيسي "مركز الثِّقَل" منذ السبعينيات، بانتقاله من أقطار المجموعة الثالثة إلى أقطار المجموعة الثانية. جاء هذا التحول نتيجة عدة أسباب، نذكر منها: فورة النفط في دول المجموعة الثانية، فضلًا عن سياسات الانفتاح والسياسات النيوليبرالية السائدة في مختلف الأقطار العربية. واستمر التَحوّل في "مركز الثِّقَل" للنسق العربي في تسعينيات القرن العشرين نحو المجموعة الثانية، بفعل تنامي فورات النفط، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المُتبعة في المجموعات الثلاث الأخرى. وهو ما أدي إلى تنامي الفورات الاستهلاكية، وبالأخص تنامي الاستهلاك البذخي والترفي في المجموعة الثانية. ليستقبل الوطن العربي القرن الحادي والعشرين بالمُربِكات التي حددناها والسياسات التي حللناها، لتدفع به نحو التفرقة بعيدًا عن هدفه المتمثل في التكامل العربي.

(iv) بدأ القرن الحادي والعشرون بواحدة من أكبر المُربِكات، ألا وهي أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي تلاها الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. الأمر الذي كان بمثابة الضربة القاصمة لنقطة ارتكاز المجموعة الأولى، وانعكس ذلك على تدهور معدلات النمو في الناتج بالعراق. وهو الأمر الذي كان بمثابة أحد ارهاصات تشرذم الوطن العربي، والدفع بمركز ثِّقَله أكثر نحو المجموعة الثانية للأقطار العربية. بينما شهدت الفترة الثانية تَعرُّض الوطن العربي للمزيد من المُربِكات، على سبيل المثال لا الحصر: ثورات الربيع العربي المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية، الحرب في كل من اليمن وسوريا وليبيا. فضلًا عن انفصال جنوب السودان عام ٢٠١٢. هذه المربِكات التي كانت بمثابة الضربة القاصمة لنقاط ارتكاز المجموعة الثالثة: سوريا، مصر، تونس،[١٢] بالإضافة إلى الضربة الموجهة لنقطتي ارتكاز المجموعة الرابعة: اليمن والسودان. وبذلك أضحت المجموعة الثانية بمثابة مركز الثِّقَل الرئيس للنسق العربي. في حين شهدت الفترة الثالثة العديد من المُربِكات، أهمها: جائحة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب الاسرائيلية على غزة، الحرب الأهلية في السودان..؟! والتي جعلت من المجموعة الثانية في مركز الثِّقَل وقلب النظام العربي. ويؤكد ذلك تحليل البيانات الذي قمنا به في الجزء السابق من الدراسة.

(v) يؤكد الرسم الراداري لتوزيع الناتج (الشكل رقم (١)) تَرَكُز الناتج في المجموعة الثانية خلال فترات الدراسة الثلاث. وهو ما يعني تَرَكُز "مركز الثِّقَل" في هذه المجموعة. وبالنظر إلى التوزيع القطاعي للناتج لاحظنا تَرَكُز الناتج المتحقق في قطاعات الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وهي الأنشطة المُتَركز ناتجها بالأساس في المجموعة الثانية (الشكلان رقم (٣)، ورقم (٥)). بينما تَرَكّز ناتج قطاع الزراعة والصيد والغابات في المجموعة الثالثة (الشكل رقم (٤)). الأمر الذي يؤكد التحولات الهيكلية في "مركز ثِّقَل" الوطن العربي، بتحوله نحو المجموعة الثانية. فضلًا عن التأكيد على استمرار أهمية المجموعة الثالثة في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

(vi) أشرنا إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات مقارنةً بالقطاعات الأخرى، وهو القطاع المعني بالأمن الغذائي العربي. جاء هذا التراجع على مستوي الوطن العربي ككل، وعلى مستوي المجموعات الأربع. ويمكن بإيجاز ذكر عوامل عديدة تُفسّر ذلك، أهمها: أثر قانون إنجل (Engel's Law)، وتغير معدلات التبادل الداخلية في غير صالح الزراعة، وإهمال الزراعة وما استتبعه من هجرة الزراعة، والتضخم السكاني والتغير المناخي. وهو الأمر الذي أثر بالسلب على معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء، والفجوة الغذائية العربية، ومن ثم التأثير بالسلب على الأمن الغذائي العربي. (١٣)

(vii) وهكذا يمكننا القول، أن المُربِكات التي أصابت الوطن العربي جاءت بمثابة الضربة القاصمة لجسد ونسق مترهل بالأساس، وذلك بمفعول كل من: فورة النفط، والسياسات النيوليبرالية التي غَزَت الأقطار العربية إبان فورة الانفتاح الاقتصادي. وهو ما أدي إلى: تنامي معدلات الاستهلاك وضعف فريضة الادخار، والعجز عن تحقيق الاستخدام الرشيد والأكفأ لهذا الادخار. بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد على الواردات لتغطية احتياجاته الاستهلاكية بشقيه الأساسي والترفي. فضلًا عن اتساع الفوارق الاجتماعية والثقافية بين الطبقات، سواء داخل القطر الواحد أو على مستوي الأقطار العربية كوحدة واحدة، والتي تجلت في صرخة ثورات ربيعه العربي للمطالبة بالعدالة الاجتماعية الغائبة. ونحن نري أن السبب الرئيس في ضعف التكامل العربي لا يعود فقط إلى المُربِكات التي أصابت النسق العربي، بل أيضًا إلى السياسات – الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية – المُطبقة، وكذلك الضغوط التي يتعرض لها الوطن العربي من خارجه تحت مظلة مشروعات، من مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى السلام الإبراهيمي.

٥- الإصلاحات المطلوبة لتحسين الأداء التنموي للدول العربية:

إن منطلقنا هنا هو النظر إلى الوطن العربي ككل قائم بذاته، أو نسق. وطبقا لنظرية الأنساق، فإن الكل أكبر من مجموع الأجزاء المُكوّنة له (Emery, 1969). وبالتالي هناك مكسب للأجزاء من الانضمام للكل. فإيماننا بتحقيق التكامل العربي في مواجهة مُربكاته هو نقطة انطلاقنا في تحديد الإصلاحات المطلوبة والسياسات الهادفة لتحسين الأداء التنموي. ونرتكز في هذا على عدة أسباب: **أولًا:** قناعاتنا الذاتية، القائمة على ضرورة تبني مقاربة الوطن العربي الموحد تجاه الأزمات والمُربِكات وفاعلية السياسات. والتكامل العربي هو السبيل إلى بلوغ هذه الغاية. **ثانيًا:** قناعاتنا الموضوعية، تأسيسًا على ما قدمناه في الأجزاء السابقة من هذه الدراسة، والتي أوضحت في مضامينها أن ضعف النسق العربي وانحرافه عن طريق وحدته المأمولة، بمفعول سِندان السياسات والمعززة بمطرقة المُربِكات، هو أحد ملامح وأسباب هشاشة النسق العربي، ليس اقتصاديًا فقط، بل أيضًا سياسيًا وعسكريًا وثقافيًا. **ثالثًا:** إن العدوان الاسرائيلي على غزة، وما استتبعه من توسع دائرة العدوان على الضفة الغربية ولبنان، وما قد يليه، هو بمثابة الظرف الكاشف وسيشكل ويستدعى واقعةً مُنشئة هي التكامل العربي. **رابعًا:** إن من أهم الموجبات الموضوعية للتكامل العربي هو اتجاه العالم نحو الإقليمية (Regionalism). وهذا يفرض أن يكون الوطن العربي وتكامله هو الكيان المقابل لباقي الكيانات في ظل النزعة الإقليمية الجديدة والحمائية، دفاعًا عن وجوده. وبهذا المعنى، فإن السعي لتعزيز التكامل العربي يصبح ضرورة بقاء. **خامسًا:** إن هناك العديد من المشكلات الضاغطة على الدول العربية لا يمكن لها أن تواجهها منفردة، ولابد لها أن تنصهر في إطار أكبر في سياق التكامل الاقتصادي. ونقصد بذلك تحديدًا مشكلة الأمن الغذائي والمياه والتغير المناخي. وبمناسبة الأمن الغذائي نلاحظ الارتباط القوي بين تحرك السعر العالمي لأهم سلعتين تؤثران في الوطن العربي: القمح والنفط (الملحق (م-٥)). وهذا يفرض أن يتم مواجهة مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي في إطار رؤية قومية، تُوظِّف مورد النفط لحل مشكلة الغذاء (عبد الخالق وكُريم، ٢٠١٥).

فإذا كان مُقدَّرًا للوطن العربي عبر قرن من الزمان أن يتولى الآخر مُقدَّراته وحل مشاكله، على حساب استنزاف موارده الطبيعية ومُقدَّراته المادية والبشرية، لإرساء تنمية عربية مُشوّهة تَحصِّر وطننا العربي في حلقة مفرغة من التبعية، فليس من المستحيل كسر حلقاتها. وإذا كان مُقدَّرًا للإنسان العربي أن يعايش هذه الحقبة من أنماط التبعية والمُربِكات التي تستنزف موارده الطبيعية والمادية والبشرية، فعليه أن يدرك أنه لا يمكن للوطن العربي الاستمرار في التخلف الاقتصادي مع الثراء المادي. فالأخير مآله إلى زوال باستنفاذ الثروات الطبيعية والنفطية، ولن يبقى حينها سوي التخلف الاقتصادي والاجتماعي. **ومن هذه المنطلقات جميعها، نقترح الإصلاحات الآتية:**

i. إن نقطة الانطلاق نحو تبني السياسات الإصلاحية تتمثل في **ثلاثية الاعتراف والإدراك والوعي** بأهمية وخطورة المرحلة التاريخية الحالية. وهي الثلاثية التي لا يمكن للمخطط العربي أن يقف أمامها مكتوف الأيدي، وهو يري التحول من حقبة النفط إلى حقبة ما بعد النفط، تاركًا المجتمع العربي يتمتع بثرائه الخادع، على حساب مستقبل الأجيال القادمة. فيجب علينا بدايةً **الاعتراف** أن الإيرادات النفطية تمثل استنفاذًا لثروات غير متجددة، وليس دخلًا جاريًا مستمرًا. وهي القضية التي يغفلها المحاسبون القوميون في غمرة فورة النفط. ولا يقل **الإدراك** بخطورة المرحلة أهمية عن الاعتراف بالمشكلة. وهو ما يستلزم إدراك خطورة نضوب النفط العربي، والتحول لحقبة ما بعد النفط. وما يثيره ذلك من محاذير بتفشي أعراض المرض الهولندي. الأمر الذي يقتضي منا ضرورة إيجاد قواعد وسياسات وموارد بديلة لعوائد النفط، وأهمية تحويل الأصول العربية من طابعها الريعى إلى الطابع الإنتاجي. بينما يُشكّل **الوعي** الطرف الثالث في المعادلة، ويتمثل في ضرورة تبني السياسات التي تدفع الوطن العربي نحو تكامله، باعتباره الهدف ونقطة الارتكاز نحو تحقيق صلابته في مواجهة مطرقة المُربِكات. وهي السياسات التي يجب أن تتشكل على مستوي الوطن العربي ككل، وليس لكل جزء من أجزائه بشكل منفصل.

ii. وعلى صعيد السياسات الاقتصادية، فإننا نتبنى ضرورة ضغط الاستهلاك، وليس فقط ترشيده. والاستهلاك المقصود هنا بشقيه الاستهلاك العام غير المُنتِج، والاستهلاك الخاص البذخي والترفي. فضلًا عن أهمية تعبئة الموارد والادخار، وإعادة توجيهها نحو تنمية الموارد الإنتاجية في كافة أرجاء الوطن العربي. بالإضافة إلى ضرورة إعادة الاعتبار لسياسات التنمية الزراعية، وتوجيه الموارد إليها بشكل فاعل، باعتبار القطاع الزراعي هو الضامن الرئيس للأمن الغذائي العربي، وضمانًا للمدخلات الإنتاجية في قطاع التصنيع. كما يجب إعادة النظر في سياسات الاستثمار السائدة، وذلك بإعادة توجيه الفوائض المالية نحو الدول العربية الأكثر احتياجًا للتنمية، بدلًا من توجيهه نحو الاستثمار في الدول الغربية، بما يتضمنه الأخير من مخاطر الصدمات والأزمات المالية (مطرقة المُربِكات). وإذا كانت محدودية المقدرة الاستيعابية للاستثمار هي التبرير الذي يتم تقديمه للاحتفاظ بالجزء الأكبر من الفوائض المالية العربية خارج الوطن العربي، فهذا مردود عليه، إذ نؤكد أن الادعاء بضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصادات العربية ينطوي على نظرة استاتيكية بحتة ضيقة الأفق والمنظور(١٤).

iii. ضرورة تبني السياسات نحو تفعيل التكامل العربي. فعلى الرغم من توقيع الاتفاقيات، وعقد المؤتمرات والقمم عربية، والتي تمخض عنها تفعيل جزئي لبعضها، فإن الدول العربية لم تستطع التوصل إلى التكامل الاقتصادي الكامل على غرار تجارب إقليمية حققت نجاحًا كالآسيان. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون المُربِكات الحالية أحد الحوافز نحو دفع التكامل العربي، وتكوين كيان اقتصادي عربي موحد وسط الإقليمية الجديدة، وذلك في ظل حالة التخبط الاقتصادي العالمي، وتراجع معدل نمو التجارة، والحروب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يدفعنا إلى المناداة بجذب الاستثمارات العربية والمشروعات المشتركة إلى داخل الوطن العربي، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية بإزالة التعريفات الجمركية، وإلغاء الإجراءات والرسوم ذات الأثر

المماثل، وتقليص القيود غير الجمركية. وهي العوامل التي تشكل في مضامينها أحد أهم المعوقات لحركة التجارة البينية العربية. [١٥]

iv. نتبنى هنا أيضًا السياسات الدافعة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، سواء بين الشعوب العربية، أو داخل الأقطار العربية، وليس فقط تطبيق إجراءات الحماية الاجتماعية. فتحليلنا الموضوعي الذي قمنا به بتقديم منحنى "لورنز" (الشكل رقم (٢)) ورصد الواقع، يشيران إلى التفاوت وعدم المساواة وغياب العدالة في التوزيع. وهو الأمر الذي من شأنه خلق الاضطرابات الاجتماعية والسياسية بين الأقطار العربية. فضلًا عن تفشي دوافع نمط الاستهلاك الغربي بين الفئات الأعلى دخلًا، وعلى حساب الفئات الأكثر فقرًا واحتياجًا. وهو ما يستلزم إعادة الاعتبار إلى سياسات العدالة الاجتماعية.

v. يتطلب نجاح السياسات الاقتصادية توافر بيئة سياسية مواتية. ويشكل عدم الانسجام السياسي أحد الظواهر المؤسفة التي لا يمكن إغفال دورها في الانحراف عن مسار التكامل. فضلًا عن الأثر السياسي السلبي في توجيه الفوائض البترولية لأنماط الاستثمار الغربية، والتي لا تعود بالنفع على الوطن العربي في الأجل الطويل.[١٦] فحين تُفهم "العروبة" على أنها مجرد تأييد أو معارضة لنُظُم الحكم العربية بعضها لبعض، وحين يغيب الوعي التاريخي والإرث الثقافي والحضاري، يَصعُب تجاهل المصير المشترك للشعوب العربية.

vi. نقطة أخري جديرة بالاهتمام وهي النسق الاجتماعي والثقافي للشعوب العربية. فقد جاءت فورة النفط وسياسة الانفتاح الاقتصادي لتجمع بين وضعين متناقضين: التخلف الاقتصادي، والثراء المادي، في بيئة لم تؤهل لاستيعاب المضمون الحقيقي للثراء، وبالتالي إمكانيات توجيهه وتقويمه لمساره الرشيد. الأمر الذي جعل التفضيل الزمني للمجتمع ينحاز للحاضر على حساب الأجيال القادمة. وتفاعلت هذه العوامل مجتمعة لتدعم تَكلُّس العادات الاجتماعية، واستنزاف الفائض المتراكم للدخل بعيدًا عن قنوات الاستثمار الحقيقية داخل الأقطار العربية. ويتضح أثر التركيبة النفسية للمجتمعات العربية بالأخص في مجالي الاستهلاك، والاستثمار، وهو ما نطلق عليه بـ "التوجه النفسي نحو الغرب" أو "الغربنة". فضلًا عن "سيادة النمط الخليجي". وهو ما يدعونا إلى تبني سياسات اجتماعية وثقافية تستهدف الإنسان العربي وتعزيز هويته الثقافية والاجتماعية، لعلها تكون خروجًا له من نمط "سيكولوجية الإنسان المقهور" (حجازي، ٢٠٠٥)، ودعمًا وحفاظًا على الإرث المشترك للمجتمعات العربية[١٧]. لذا فإن الإصلاح الاقتصادي من منظور النسق العربي يستلزم تطبيق السياسات الراديكالية، كخطوة نحو تحسين الأداء التنموي للوطن العربي (Abdel-Khalek, 2003).

vii. وأخيرًا وليس آخرًا، نشير إلى أهمية الدور المأمول من جامعة العربية في تحمّل مسئولياتها نحو تنسيق العمل العربي، ودفعه نحو تحقيق التكامل العربي(سليمان، ٢٠٠٨)، ونحن لا ننظر إلى التكامل العربي على أنه مجرد أمل، ولكننا كما أوضحنا نرى أنه ضرورة لأي نهضة أو تطور اقتصادي للوطن العربي. وبمناسبة العيد الماسي على إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة عام ٢٠٢٥. ونتبنى هنا الدعوة لإصلاح البيت من الداخل. وبيت القصيد هنا هو جامعة الدول العربية. ذلك الإصلاح الذي يجب أن يكون على عدة مستويات، أهمها: آلية اتخاذ القرار[١٨]، ومتابعة تنفيذه. فضلًا عن تفعيل التنسيق السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية. بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي والإداري البيروقراطي المتضخم للجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، بإعادة الهيكلة لكل هذه المنظمات وإداراتها وهيئاتها التابعة، واسترشادًا في ذلك بتجارب إقليمية حققت نجاحًا أكبر. ولعل مجموعة الآسيان تقدم نموذجًا يمكن الاحتذاء به في هذا المقام.

٦ ـ استخلاصات وأسئلة تنتظر الإجابة:

i. قدمنا في هذه الدراسة إطلالة تاريخية، وتحليلًا موضوعيًا عن وضع الوطن العربي منذ ستينيات القرن الماضي، في محاولة لكشف الغطاء عما حدث ويحدث في وطننا العربي، سواء بفعل مطرقة مُربكاته، أو بمفعول سِندان سياساته، أو كليهما.

ii. إن طرح البدائل هو ما يشغلنا في التوجه نحو الفكر التنموي للوطن العربي، خاصةً وأن لدينا رصيداً متنوعاً من هذه البدائل (أيوب، ٢٠٠٨ ؛ سليمان، ٢٠٠٨؛ داغر، ٢٠٢٢)، ولم يعد النهج النيوليبرالي هو السبيل الوحيد نحو تحقيق التنمية، آملين يكون الفكر العربي هو مفتاح الطريق نحو انتهاج أكثر البدائل جديةً وجدوي في تحقيق الصعود التنموي العربى وصموده. وقد عرضنا رأينا في نقطة الانطلاق نحو تبني السياسات الإصلاحية المتمثلة في **ثلاثية الاعتراف** و**الإدراك** و**الوعي** بأهمية وخطورة المرحلة التاريخية الحالية على وطننا العربي. وهي الثلاثية التي لا يمكن للمخطط والفكر العربي أن يقف أمامها مكتوف الأيدي عاجزًا.

iii. فعلى مستوي السياسات الاقتصادية، نري ضرورة ضغط الاستهلاك في وطن العربي، وليس فقط ترشيده. فضلًا عن أهمية تعبئة الموارد والادخار، وإعادة توجيهها نحو التنمية التكاملية للموارد الإنتاجية في كافة أرجاء الوطن العربي بالتركيز على التنمية الصناعية والتكنولوجية. بالإضافة إلى ضرورة إعادة الاعتبار لسياسات التنمية الزراعية باعتبار القطاع الزراعي هو الضامن الرئيس للأمن الغذائي العربي، وضمانًا للمدخلات الانتاجية في قطاع التصنيع. فضلًا عن ضرورة إعادة النظر في سياسات الاستثمار السائدة، وذلك بإعادة توجيه الفوائض المالية نحو الدول العربية الأكثر احتياجًا للتنمية، بدلًا من توجيهه نحو الاستثمار في الدول الغربية، بما يتضمنه الأخير من مخاطر الصدمات والأزمات المالية (مطرقة المُربِكات).

iv. وفي ذات السياق، فإننا ندعو إلى ضرورة تبني السياسات نحو تفعيل التكامل العربي. فالدول العربية لم تستطع التوصل إلى التكامل الاقتصادي الكامل. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون الحمائية ونزعة الإقليمية الجديدة من المحفزات نحو التكامل العربي، وتكوين كيان اقتصادي عربي موحد وسط التكتلات الاقتصادية القائمة، وذلك في ظل مطرقة المُربِكات الآتية.

v. نتبنى هنا أيضًا السياسات الدافعة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، سواء بين الشعوب العربية، أو داخل الأقطار العربية، والتي تبين غيابها من خلال التحليل الذي قدمناه (الشكل رقم (٢)). وليس الاكتفاء بمجرد تطبيق إجراءات الحماية الاجتماعية لذر الرماد في العيون، وإخلاءً لمسئولية الحكومات أمام شعوبها.

vi. ولم يكن النسق السياسي بعيدًا عن تصوراتنا، لذا نادينا بتبني تغيير المنظور السياسي للأقطار العربية، بدفع السياسات المرحلية نحو التكامل العربي من خلال التنسيق على المستويين السياسي والدبلوماسي، وتحت مظلة جامعة الدول العربية، والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة وإعادة النظر في سياساتها وآليات اتخاذ قراراتها. ونؤكد على الدور المأمول لجامعة العربية في تحمّل مسئولياتها نحو تنسيق العمل العربي، ودفعه نحو تحقيق التكامل العربي. واستغلال مناسبة العيد الماسي لإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. وليكن تبني الدعوة للإصلاح على عدة مستويات، أهمها: آلية اتخاذ القرار، ومتابعة تنفيذه. فضلًا عن تفعيل التنسيق السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية. بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي والإداري البيروقراطي المتضخم للجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، وربما يكون من المفيد الاسترشاد بتجربة الآسيان في هذا الصدد.

vii. وأخيرًا، نري من الضروري طرح التساؤلات حول نمط التجارة العربية في ظل اتفاقيات التعاون المتبادلة، سواء بين الأقطار العربية جزئيًا (اتفاقية أغادير، مجلس التعاون الخليجي) أو مع أطراف خارج الوطن العربي (الاتحاد الأوروبي، والمجلس التركي، والآسيان وغيرها): هل أدت هذه الاتفاقات إلى خلق التجارة (Trade Creation) للأقطار العربية، أم أنها ساهمت في تحويل التجارة (Trade Diversion) في حالات، ولانحراف التجارة (Trade Deflection) في حالات أخرى؟ هذه الأسئلة جديرة بالبحث، نضعها أمام الباحثين في المستقبل.

الهوامش:

[١] تشير تقديرات صندوق النقد الدولي أنه وقعت حوالى ١٢٤ أزمة مصرفية و ٢٠٨ أزمة عملة ونحو ٦٣ أزمة دين عام، فضًلا عن ٢٦ أزمة ثنائية، و٨ أزمات ثلاثية، وذلك خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧. بال إضافة إلى عدد من الأزمات الاقتصادية الكبرى منذ عام ٢٠٠٨، بداية من أزمة الغذاء العالمية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وأزمة سندات الخزانة الامريكية عام ٢٠١٣، وأزمة جائحة فيروس كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية.

[٢] شهدت هذه الفترة تباطؤ معدلات النمو العالمي من ٦% في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٢% في عام ٢٠٢٢ ، فيما يمثل أضعف معدلات النمو على الإطلاق منذ عام ٢٠٠١ ، باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-١٩ (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢).

[٣] اتجهت الدول العربية خلال الفترة من خمسينيات إلى الثمانينيات القرن الماضي إلى تبني التجارب التنموية القائمة على نهج التخطيط المركزي، بما يتضمنه ذلك من اعتماد النشاط الاقتصادي على القطاع العام. وخلال تلك الفترة، اتبعت كل من مصر، الجزائر، ليبيا، العراق، سوريا نهج التخطيط المركزي الإلزامي. كما تبنت كل من تونس، المغرب، الأردن نهج التخطيط التوجيهي غير المركزي. فيما تبنت دول مجلس التعاون الخليجي نهج التخطيط التأشيري (إسماعيل وعبد المنعم ، ٢٠١٨).

[٤] تمثل برامج الإصلاح الاقتصادي حزمة متكاملة من سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي المنفذة في المدي القصير والمتوسط والطويل. وتضمنت هذه البرامج عدد من السياسات التي استهدفت إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، وبهدف احتواء العجز التوأم في كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، فيما يُعرف بسياسات العلاج بالصدمة (Shock Therapy). وقد تضمنت هذه البرامج نوعين من سياسات الإصلاح: (i) سياسات التثبيت أو الاستقرار الهيكلي. (ii) سياسات التكيف الهيكلي. وتضمنت السياسات الأولى حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية. وذلك من خلال التوجه نحو خفض مستويات الطلب الكلي، وإحلال آليات السوق باستخدام كل من السياسات المالية والنقدية، وبالأخص سياسات سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية (الأهواني، ١٩٩٣) . بينما تستهدف سياسات التكيف الهيكلي تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، بما يساعد على زيادة العرض الكلي. وتوجه هذه السياسات نحو زيادة الصادرات وترشيد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص (حشاد، ١٩٩٩).

[٥] خلال هذه الفترة، كانت مصر من أوائل الدول العربية المُطبقة لبرامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي بالتوافق مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩١، وذلك بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP). وقد اشتمل هذا البرنامج على خمس سياسات رئيسية، هي: (i) الإصلاح المالي. (ii)الإصلاح النقدي. (iii) تحرير التجارة الخارجية. (vi) تحفيز الاستثمار المحلى والأجنبي. (v) إصلاح القطاع العام.

[٦] على صعيد الإصلاحات الهيكلية، فقد تبنت العديد من الدول العربية خلال هذه الفترة سياسة تنويع الهياكل الانتاجية لاقتصاداتها، وتحرير تجارتها الخارجية، وإصلاح القطاع المالي. ففي إطار تنويع الهياكل الإنتاجية، فقد تبنت الدول العربية السياسات المعنية بزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في ناتجها المحلي. فضلًا عن تنشيط دور القطاع الخاص في توليد الناتج وفرص العمل، وذلك من خلال الخصخصة. وتعتبر كل من مصر والمغرب وتونس والكويت والأردن من أهم الدول العربية التي تبنت برامج لخصخصة القطاع العام. وامتد تطبيق برامج الخصخصة إلى الدول النفطية، بهدف التخفيف من الأعباء على موازناتها العامة (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢). وفيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية، فقد حاولت الدول العربية تشجيع تدفقات التجارة البينية من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٨، وبدء تنفيذ الاعفاءات الجمركية بنسبة ١٠٠% على السلع ذات المنشأ العربي المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ٢٠٠٥. كما تم في عام ٢٠٠٧ الموافقة على قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦). واتجهت عدد من الدول العربية إلى عقد اتفاقيات تجارية إقليمية تجارية لتشجيع تدفقات التجارة البينية، مثل الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة التجارة الحرة بين دول شمال أفريقيا (أغادير) (الملحق (م-٣)). وعلى صعيد إصلاح القطاع المالي، فقد تبنت الدول العربية خلال هذه الفترة تطوير القوانين والتشريعات المصرفية المعززة لصلاحيات البنوك المركزية. فضلًا عن إرساء الأطر الإشرافية والتنظيمية على المؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق المال.

[٧] بزغت برامج الإصلاح الاقتصادي كأحد أهم الآليات في الدول العربية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وبالأخص منذ عام ٢٠١٤. فقد بدأت عدة دول عربية، وهي: مصر، الأردن، تونس، العراق، السودان، موريتانيا، اليمن، في تطبيق برامج إصلاح اقتصادي شامل يهدف إلى تعزيز الاستقرار الكلي وتحفيز الاستثمار الخاص، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وخلق فرص عمل مُنتِجة، وخفض معدلات الفقر والبطالة، وتعبئة الموارد بالتركيز على السياسة النقدية. فضلًا عن إصلاحات القطاع المالي للحكومات، من خلال توفير الموارد الحكومية وإصلاح نظم سعر الصرف، وترشيد الدعم. وقد تم تمويل عدد من هذه البرامج بقروض من صندوق النقد الدولي، وبتمويل إجمالي قدره ٢١ مليار دولار للدول العربية. متضمنًا تنفيذ مصر برنامجها الإصلاحي لمدة ثلاث سنوات وفق تسهيل ممتد قدره ١٢ مليار دولار. فضلًا عن تنفيذ العراق برنامجها الإصلاحي بتمويل من صندوق النقد بقيمة ٥,٣٤ مليار دولار. وتنفيذ تونس برنامجها الإصلاحي باتفاق مع صندوق النقد بتمويل قدره ٢,٩ مليار دولار. وتنفيذ الأردن برنامجها الإصلاحي مدعوم باتفاق تسهيل ممتد لثلاث سنوات بقيمة ٧٢٣ مليون دولار (إسماعيل وعبد المنعم ، ٢٠١٨).

[٨] في مجال الإصلاحات الهيكلية، شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات في نهج السياسات والإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية. فتم تطبيق برامج تنفيذية لتحقيق التنويع الاقتصادي والخصخصة، ومن أهم هذه البرامج: برنامج "التحول الوطني ٢٠٢٠ " في السعودية، برنامج "تنفيذ" في سلطنة عُمان، رؤية دولة الكويت ٢٠٣٥، ورؤية مصر ٢٠٣٠. وفي إطار تحرير وتشجيع التجارة الخارجية، قامت العديد من الدول العربية ومؤسسات التمويل العربية بتوفير تسهيلات لتمويل التجارة العربية. فكان من بينها برنامج "تمويل التجارة العربية". فضلًا عن استكمال الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام ٢٠١٠ القواعد الخاصة بالقيود غير الجمركية وآليات التعامل معها، وذلك في إطار الالتزام بعدم تطبيق أي من القيود ذات العلاقة بالتدابير أو الاجراءات شبه التعريفية. كما تم وضع قواعد استرشاديه موحدة ، مثل حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات، بهدف زيادة الفاعلية الاقتصادية للتجارة البينية العربية. فضلًا عن صياغة اتفاقية التعاون الجمركي الخاصة بتحديد مجالات التعاون الإداري والفني من الإدارات الجمركية العربية، ووضع جداول للتعريفة الجمركية الموحدة، بهدف الوصول إلى جدول عربي موحد للتصنيف السلعي. كما تم وضع جدول زمني مفصل لالتزامات الدول العربية بتحرير التجارة في الخدمات (صندوق النقد العربي، ٢٠١٧). وفي القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالرياض عام ٢٠١٣، تم التوجيه بالانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة العربية قبل نهاية عام ٢٠١٣، والمتمثلة في استكمال قواعد المنشأ العربية، ومعاملة منتجات المناطق الحرة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وعلى صعيد إصلاحات القطاع المالي، فقد شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ارتفاع السيولة النقدية لدى دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تم توجيهها لتمويل القروض الاستهلاكية والعقارية وشراء الأسهم. وهو ما ادى إلى ارتفاع أسعار الأصول المالية، وبالتبعية تكوين فقاعات مالية. وركزت سياسات إصلاح القطاع المالي على تحقيق السلامة المالية (Financial Soundness).

[٩] نحن مدركين أن الأرقام التي قمنا بتقديرها لا تعكس التغيرات الحقيقية وحدها، بل هي مُحَمّلة بأثر معدلات التضخم. وبما أننا نتعامل مع مجموعة من الدول وليس دولة واحدة، فمن الصعب أخذ معدل التضخم على مستوي المجموعة خلال هذه الفترة الطويلة. ونعتقد أن هذا يُشكِّل في حد ذاته موضوعًا لدراسة إضافية مستقلة.

[١٠] في أكتوبر ١٩٧٣، قفز سعر البترول من ٢,٦$ إلى١١,٦$ للبرميل.

[١١] نذكر تدليلًا على ذلك أنه عندما فكر العراق في ضم الكويت عام ١٩٦١، كان مجرد إعلان مصر رفضها كافيًا لردع العراق. أما في عام ١٩٩٠، فلم تَجدْ مناشدات مصر للعراق بالتراجع عن قراره. فكان ما كان.

[١٢] ظهر ذلك في غياب وضعف بيانات الناتج والإنفاق في حالة سوريا خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)، فضلًا عن تقلب معدلات النمو لكل من مصر وتونس خلال نفس الفترة.

[١٣] فيما يخص الفجوة الغذائية في المنطقة العربية، تشير التقديرات إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية دونما تحقيق تنمية فعلية في الإنتاج الزراعي تلبي الاحتياجات الغذائية، ويأتي ذلك وسط تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية، مما أدى إلى اتساع قيمة الفجوة الغذائية العربية. وقد قدّر التقرير الاقتصادي العربي الموحد اتساع الفجوة الغذائية العربية بمفعول زيادة السكان وارتفاع متوسط دخل الفرد وارتفاع الأسعار إلى ٦٠ مليار دولار عام ٢٠٣٠، مقارنةً بـ ٣٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١٠، و١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ (عبد الخالق و كُريّم، ٢٠١٥). وتشير البيانات الفعلية إلى ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية للوطن العربي من حوالي ٤٢,١ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٤٤,١ مليار دولار عام ٢٠٢٠، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٤,٧%. كما زادت الفجوة الغذائية خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠من حوالي ٢٨,٩ مليار دولار إلى حوالي ٤٤,١ مليار دولار، بنسبة تقدر بحوالي ٤,٣% سنويًا. وتمثل مجموعة الحبوب (كعب أخيل الأمن الغذائي العربي) حوالي ٤٧,٥% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية عام ٢٠٢٠، حيث شكَّلَت قيمة فجوة القمح حوالي ٤٣,٦% من إجمالي فجوة الحبوب، وحوالي ٢٠,٧% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية. وبلغت قيمة فجوة اللحوم حوالي ١٦,٧%، والألبان حوالي ١١,٣%، والزيوت النباتية حوالي ٩,٤%، والسكر حوالي ٥,٧%، والبقوليات حوالي ٣,٤% من قيمة الفجوة العربية عن نفس العام ٢٠٢٠ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٢).

[١٤] تتحدد المقدرة الاستيعابية لأي دولة بأربعة محددات، هي: توافر كميات عناصر الإنتاج الأخرى غير رأس المال، وتوافر قدر كاف من المهارات الفنية والتنظيمية. وتوافر قدر كافٍ من رأس المال الاجتماعي، وحجم السوق (كُريم، ١٩٧٧). فإذا نظرنا إلى وطننا العربي كوحدة متكاملة، نجد توافر العنصرين الأوليين. فالموارد الطبيعية والمهارات الفنية والتنظيمية والموارد البشرية متوفرة، وإن كان ينقصها الشعور بالثقة والأمان والانتماء. أما رأس المال الاجتماعي، فهناك طفرة كبيرة في شبكات الطرق البرية ووسائل النقل والتكنولوجيا بما يخدم متطلبات التنمية. أما عن حجم السوق، فمن المنطقي في حالة التكامل العربي ألا يكون صغر حجم السوق من القيود الموجودة إذا تعاملنا مع الوطن العربي كوحدة واحدة ونسق متكامل، بما يتيح التوسع في المقدرة الاستيعابية للاستثمار.

[١٥] لا ننكر الجهود المبذولة نحو التكامل الاقتصادي العربي(سليمان، ٢٠٠٨)، ولكن في اعتقادنا نجدها غير كافية. فهناك أربع خطوات لازمة لتحقيق ذلك. الخطوة الأولى: إنشاء منطقة عربية تجارية حرة، وقد تم تنفيذ ذلك. والخطوة الثانية: تحرير السلع من الرسوم الجمركية في التجارة البينية العربية، وقد تحقق ذلك نسبيًا. الخطوة الثالثة: السوق العربية المشتركة، وهي التي لم تتحقق بعد، وتحتاج إلى جهد دبلوماسي، وفكر ورؤية استراتيجية، للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي.

[١٦] نرصد ذلك الأمر المؤسف في الأقطار العربية غير النفطية، في ظل محاولاتها الدائمة للحصول على تمويل وقروض من أسواق المال العالمية والمؤسسات المالية الدولية، والتي يستوعب كلاهما معظم الأرصدة النفطية. لتكون المعضلة: أن البلدان العربية غير النفطية تقترض أموالًا عربية نفطية عبر المؤسسات الدولية !!!

[١٧] رصد الدكتور/ محمد محمود الإمام التحولات الاجتماعية والمجتمعية الخطيرة في نمط الإنسان العربي نحو "النمط الخليجي" في حقبة الفورة النفطية وعصر الانفتاح في سبعينيات القرن الماضي، وذلك في مقاله حول الصورة مأسوية من الحقبة النفطية. وقد فيها الدكتور/الإمام بأسلوبه الساخر والرصين في ذات الوقت تناقضات اجتماعية ونفسية متداخلة بين أربع شخصيات هم: "عوض" الموظف الوافد إلى الخليج المهموم ببناء وطنه العربي، ضياع حلمه تحت ضغط متطلبات الاستهلاك الترفي لأسرته. و"عوضين" الفلاح المصري الذي ترك أرضه وأهمل زراعته متوجهًا نحو الخليج للبحث عن المال، دون أن يخرج من الأمية، ويستعيض عنها بجهاز التسجيل والتلفزيون لأسرته في القرية المصرية. والأستاذ الجامعي "الدكتور عوض الله" الذي ذهب إلى الخليج بحثًا عن المال، فلا يكفيه راتبه من جامعته ولا استشاراته التي يقدم خدماتها على الوفاء بمتطلبات الحياة. وأخيرًا، "الأسطى معوض" فني الإصلاح، والذي ظل في مصر ولم يستطع السفر، وظل في حانوته القديم، ولكنه يطلب أرقامًا كبيرة مقابل التصليح. وزال العجب عندما أفصح أن ذلك بسبب ضغوط الحياة ورفع الإيجارات والتضخم نتيجة الفورة المالية الآتية من الخليج. واختتم الدكتور/ الإمام مقاله بتوضيح الصورة البلاغية، القصص حقيقية ولكن الأسماء مستعارة مستوحاة من عبارة يشيع ترديدها في نفوس اليائسين من الإصلاح: "عليه العوض ومنه العوض" (الإمام ١٩٨٥).

[١٨] تجدر الإشارة إلى التعديلات التي أُدخلت على بعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية بالمرسوم رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧، وفيه تم تعديل آلية اتخاذ القرار في حالة تعذر الحصول توافق الآراء، إلى اتخاذ القرار بموافقة ثلثي الدول الأعضاء والمشاركة في التصويت، وذلك في حالة الاعتداء من إحدى دول الجامعة. وإن ظل اعتماد القرارات في الأساس بتوافق الآراء ما أمكن ذلك في القرارات الأخرى بخلاف الاعتداء، وفي حالة التعذر عن تحقيق الآراء يتم اتخاذ الآتي: (أ) يؤجل اتخاذ القرار إلى الدورة اللاحقة. (ب) إذا كان الموضوع ذا صبغة استعجالية، تعقد له دورة استثنائية في غضون شهر واحد. (ج) إذا لم يتم التوافق يصار إلى التصويت، ويكون القرار نافذًا بحصوله على نسبة ثلثي الدول الحاضرة، وذلك بالنسبة للقرارات الخاصة بالمسائل الموضوعية. (د) موافقة الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت، وذلك بالنسبة للقرارات الأخرى التي لا ينطبق عليها الفقرة (ج). (هـ) تُبين الأنظمة الداخلية للمجالس (مجلس الجامعة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجالس الوزارية الأخرى العاملة في إطار الجامعة) إجراءات اللجوء إلى عملية التصويت في حالة تعذر تحقيق توافق الآراء (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأرشيف القانوني).

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١) اتحاد المصارف العربية. (٢٠١٩). "الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وأثرها على التنمية،" *الأمانة العامة، إدارة الأبحاث والدراسات*، نيسان/ أبريل.

٢) اسماعيل، محمد. وهبة عبد المنعم. (٢٠١٨). "دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية،" صندوق النقد العربي، الإمارات.

٣) الإمام، محمد محمود. (١٩٨٦). "دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة،" *الأهرام الاقتصادي*، القاهرة: العدد ٩٠٥.

٤) الإمام، محمد محمود. (١٩٨٥). "على هامش التنمية العربية المستقلة :صورة مأسوية من الحقبة النفطية!" *المستقبل العربي*، مجلد رقم ٨، عدد ٨٢. ص ص. ١٣٠- ١٣٢.

٥) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قطاع الاتفاقيات، الأرشيف القانوني. "وثائق متعددة".

٦) الأهواني، نجلاء. (١٩٩٣). "سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر،" بحث مقدم إلى أعمال الندوة المعنونة: التعطل في دول الإسكوا، والتي نظمتها *اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة العمل العربي*، الأمم المتحدة، نيويورك.
٧) أيوب، مدحت. (٢٠٠٨). *بدائل التنمية العربية*. القاهرة: مركز البحوث العربية الأفريقية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. (١٩٨١)."استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: منطلقاتها .. أهدافها .. أولوياتها .. برامجها ..آلياتها." *الدراسات الاعلامية: المركز العربي الاقليمي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والبيئة*، عدد ٢٥: ص ص.١٩ - ٣٢.
١٠) حجازي، مصطفي. (٢٠٠٥). *التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور*. المركز الثقافي العربي. بيروت.
١١) حشاد، نبيل. (١٩٩٩). "الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية: تقييم سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية،" *الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية*، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
١٢) خوري، يوسف. (١٩٩٠). *المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ - ١٩٨٩*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٣) داغر، ألبير.(٢٠٢٢). تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أكتوبر.
١٤) سليمان، معتصم رشيد. (٢٠٠٨). "التنمية العربية من منظور العمل العربي الاقتصادي المشترك في إطار الجامعة العربية،" في: *بدائل التنمية العربية* (مدحت أيوب محررًا). القاهرة: مركز البحوث العربية الأفريقية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية: ص ص. ١٣٣ - ١٥٠.
١٥) صايغ، يوسف عبدالله. (١٩٨٠). "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك،" *قضايا عربية*، مجلد ٧ ، عدد ٩ : ص ص. ٥-٤٦.
١٦) صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٢). *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي*. واشنطن. إبريل.
١٧) صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
١٨) عبد الخالق، جودة وكريمة كُريّم. (٢٠١٥). *الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط*. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، بيروت، حزيران/يونيو.
١٩) عبد الخالق، جودة. (١٩٩١). "من التغيرات الهيكلية إلى المترتبات الاجتماعية: نظرة تأملية في الاقتصادات العربية"، *مجلة البحوث والدراسات العربية*، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. العدد ١٩.
٢٠) عبد الخالق، جودة. (١٩٧٨). "ملاحظات حول الإطار الراهن لانتقال العمالة بين الدول العربية،" فصل في كتاب *المؤتمر السنوي لاستراتيجية العمل العربي المشترك*، جامعة الدول العربية واتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد.
٢١) عبد المنعم، هبة. (٢٠١٢). "الأداء الاقتصادي في الدول العربية: ملامح وسياسات استقرار،" *صندوق النقد العربي*، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد٢١.الإمارات العربية المتحدة.
٢٢) كُريم، كريمة. (١٩٧٧). "دراسة في مقدرة الاستيعابية للاقتصاديات العربية (في دول الفائض والعجز) ،" بحث مقدم إلى *معهد البحوث والدراسات العربية*. يونيو.
٢٣) معهد التخطيط القومي. (٢٠١٥). *تقرير التنمية العربي*. القاهرة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Abdel-Khalek, Gouda. (2003). Review of *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations* by Nader Fergany. In *Economic Development and Cultural Change*, 52(1), October: pp. 252-254.

2- Emery, E. E., ed. (1969). *Systems Thinking,* London : Penguin

3- Rutherford, M. (2001). " Institutional Economics: Then and Now," *Journal of Economic Perspectives*,15 (3), Summer: pp. 173–194.

4- Whalen, C. W.(2022). *Institutional Economics: Perspectives and Methods in Pursuit of a Better World*, Routledge. October.

الملاحق

رقم (م-١): خريطة التنظيم الهيكلي لجامعة الدول العربية

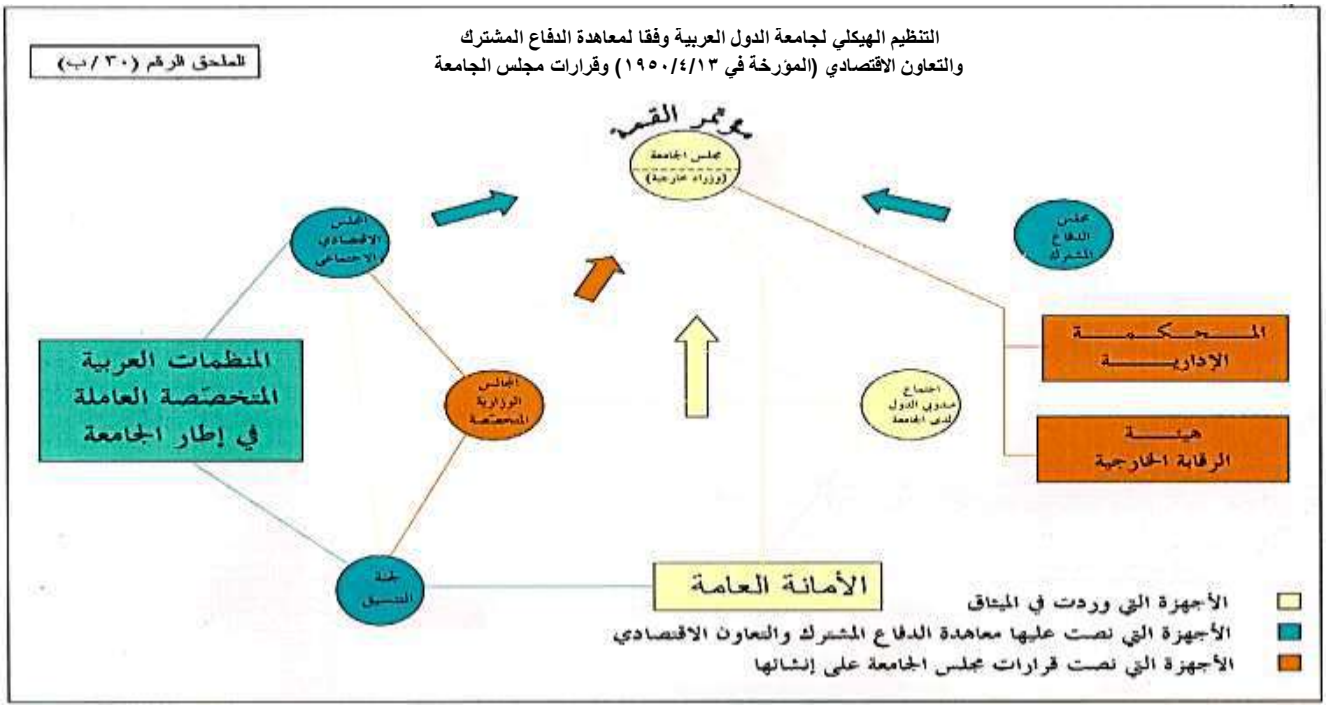

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأرشيف القانوني، تم الإطلاع بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٢٤.

رقم (م-٢): الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية

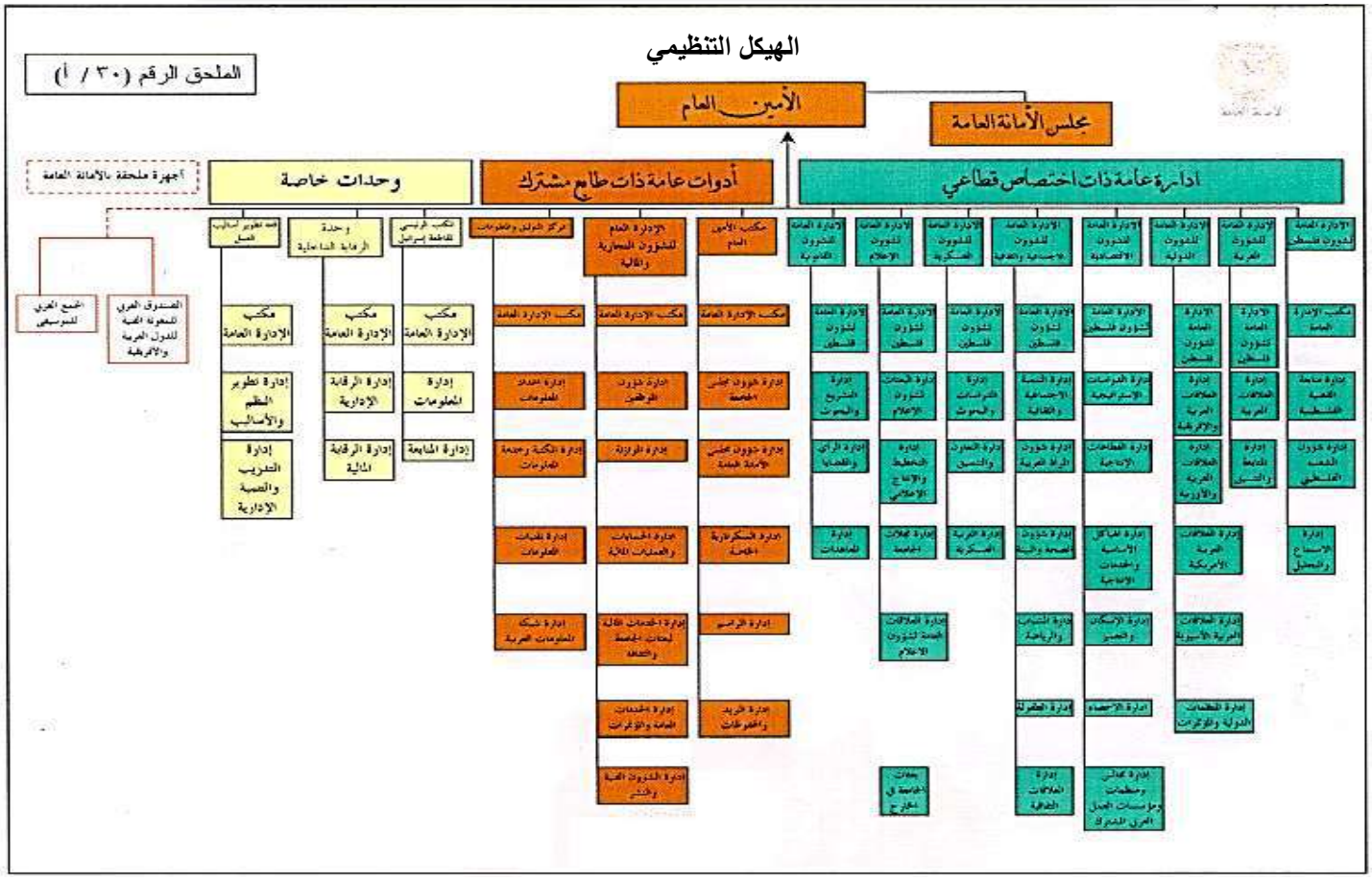

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأرشيف القانوني، تم الإطلاع بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٢٤.

رقم (م-٣): التكتلات الاقليمية في الوطن العربي

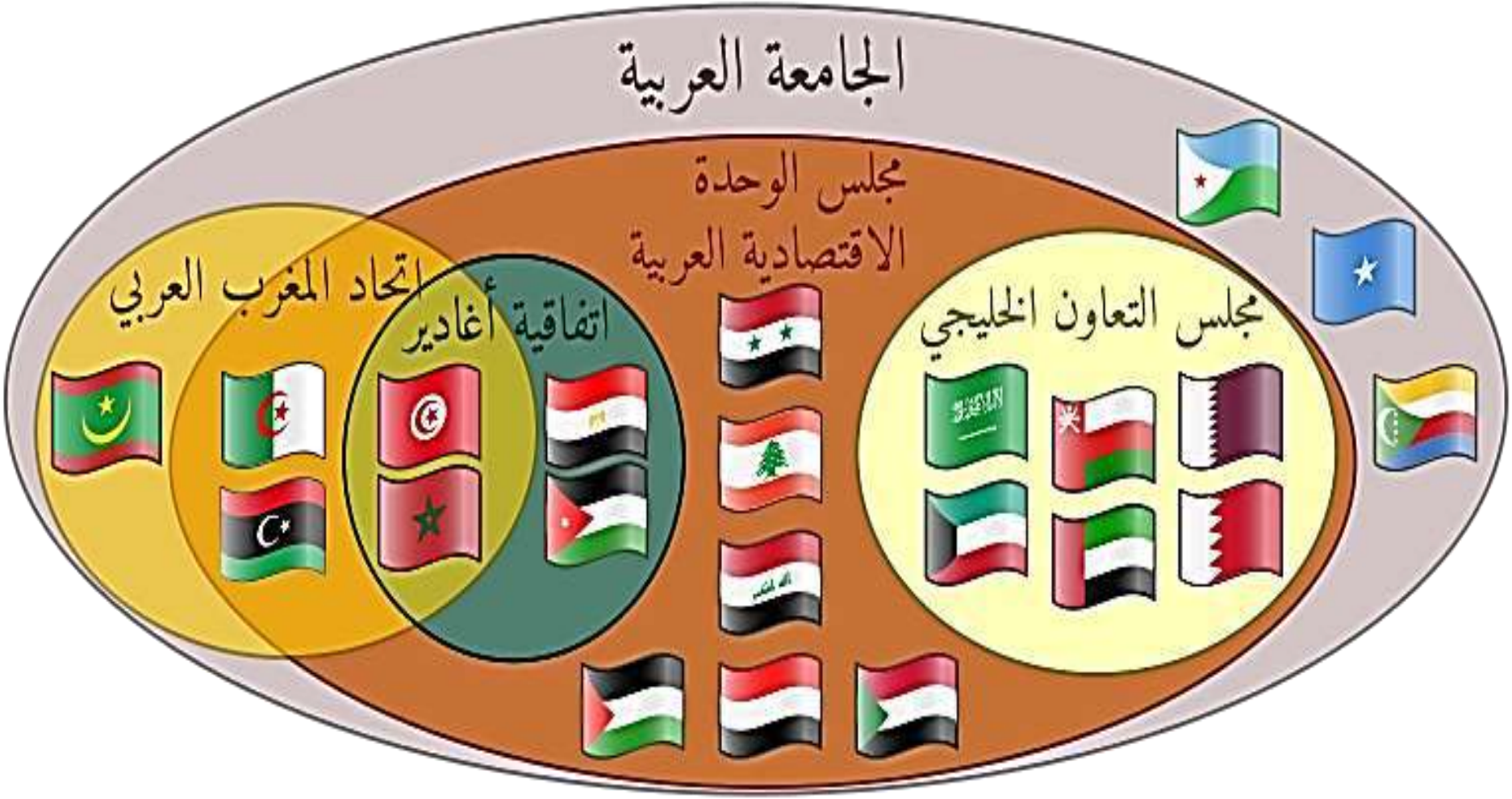

المصدر: بواسطة الباحثين.

رقم (م-٤): تطور السياسات الاقتصادية فى الوطن العربى منذ خمسينيات القرن العشرين

خمسينيات - ثمانيات القرن العشرين

- **التخطيط المركزي الإلزامي:** مصر، الجزائر، ليبيا، العراق، سوريا.
- **التخطيط التوجيهي:** تونس، المغرب، الأردن.
- **التخطيط التأشيري:** دول مجلس التعاون الخليجي.
- **إهمال الزراعة/صعود التصنيع/الإحلال محل الواردات/الفوائض البترولية/الانفتاح الاقتصادي...**

مرحلة التخطيط

تسعينات القرن العشرين: (الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP):

- **برامج التصحيح الاقتصادي والإطلاح الهيكلي وفق "توافق واشنطن"، وسياسات العلاج بالصدمة.**
- **الأهداف:** (i) إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية. (ii) تنفيذ برنامج الخصخصة. (iii) تحرير التجارة والأطر المالية والاقتصادية. (vi) تفعيل آليات السوق.
- **السياسات:** (i) سياسات التثبيت الهيكلي. (ii) سياسات التَكيّف الهيكلي.

العقد الأول من القرن الحادي والعشرين:

- **استمرار تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي.**
- (i) إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية.
- (ii) الإصلاحات الهيكلية.
- (iii) الخصخصة.
- (vi) اتفاقيات المشاركة القطرية - الأوربية (المغرب/تونس/الجزائر/ مصر/ الأردن/...).

العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين:

- **التركيز على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي**
- (i) الإصلاحات المالية والنقدية
- (ii) إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية ، والإصلاحات الهيكلية.
- (ii) الإصلاحات المؤسسية.
- (iii) الخصخصة.
- (vi) ترشيد الإنفاق العام وخفض / إلغاء الدعم.
- (v) تحرير نظم سعر الصرف.

مرحلة الإصلاح الاقتصادي

المصدر: بواسطة الباحثين

رقم (م-٥): الأسعار العالمية للقمح والبترول خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٢٣(سنة الأساس ٢٠١٦)

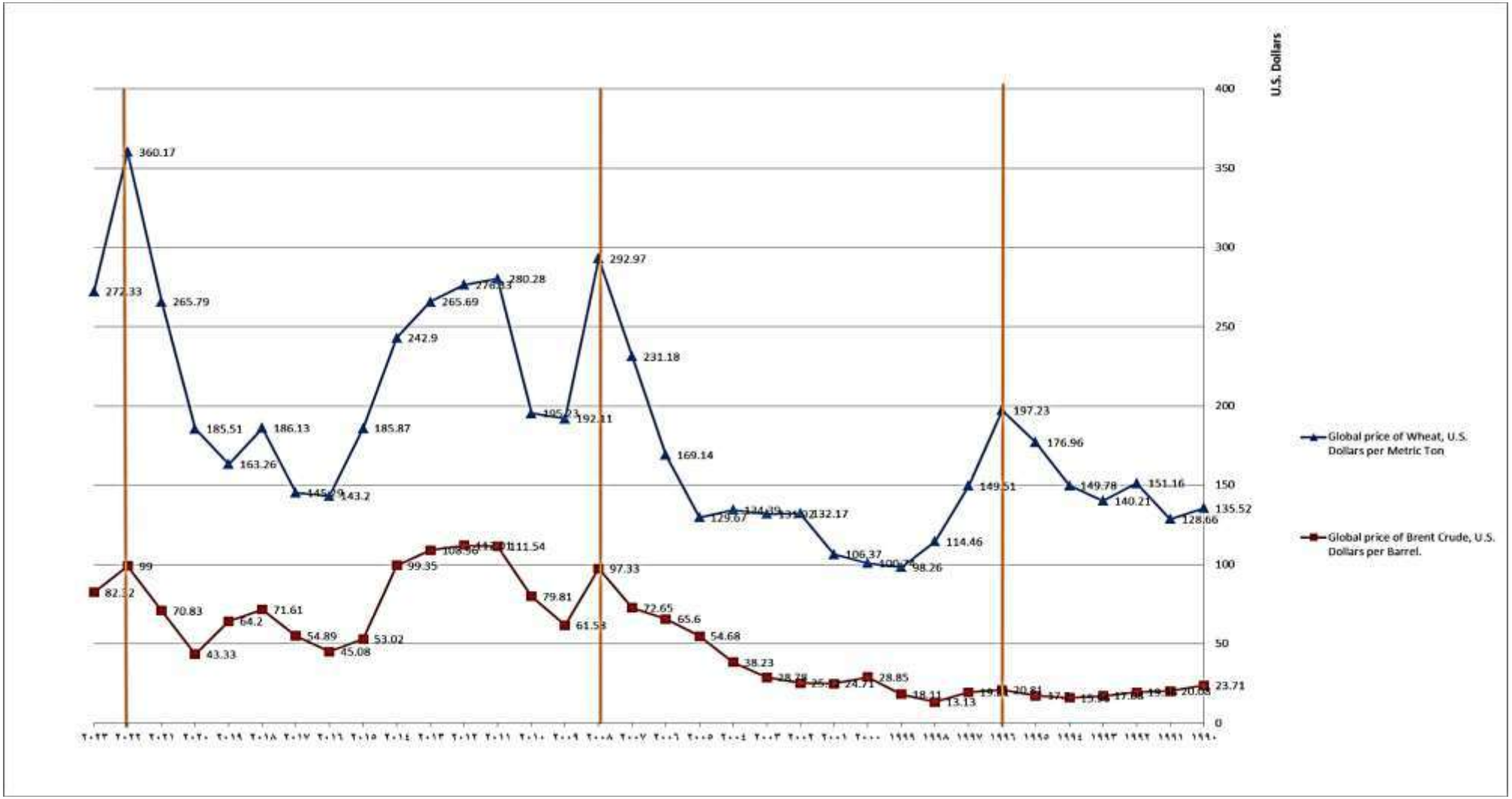

المصدر: بواسطة الباحثين، اعتمادًا على:

International Monetary Fund(IMF), 2024. Release: Primary Commodity Prices. Units U.S. Dollars per Metric Ton for Wheat Prices , U.S. Dollars per Barrel for Oil Prices. Frequency: Annual data. Prices are period averages in nominal U.S. dollars. Available at http://www.imf.org/external/terms.htm. Retrieved from: FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis; https://fred.stlouisfed.org/series, September 4, 2024.